



## The impact of political division on state institutions in Libya (2020-2025)

Asmaa Muhammad Rajab Al-Amin \*

Department of Modern and Contemporary History, Faculty of Arts, Misrata University, Libya

### تأثير الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة في ليبيا (2020 - 2025)

أسماء محمد رجب الأمين \*

قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة مصراته، ليبيا

\*Corresponding author: [asmaalamyn84@gmail.com](mailto:asmaalamyn84@gmail.com)

Received: January 06, 2026

Accepted: March 25, 2026

Published: April 09, 2026

#### Abstract

This study examines the impact of political division on state institutions in Libya during the period from 2020 to 2025, within the broader context of the political transformations that have taken place since 2011, which resulted in prolonged instability. This situation intensified significantly after 2014, with the emergence of competing political authorities in the eastern and western regions of the country, leading to a complex institutional reality characterized by fragmentation and multiple centers of decision-making.

The study focuses on analyzing how political division has negatively affected the performance of state institutions, weakening their efficiency and effectiveness across legislative, executive, economic, and security sectors. It further highlights the role of internal factors, such as conflicts over political legitimacy and competing interests among elites, as well as external factors, particularly regional and international interventions, in deepening and prolonging this division.

The findings indicate that the persistence of political division has led to structural imbalances within state institutions, manifested in declining administrative performance, the spread of financial and administrative corruption, lack of institutional coordination, and conflicting public policies. These challenges have significantly impacted the quality of public services, while also contributing to a broader decline in political, security, and economic stability. Furthermore, political division has weakened public trust in state institutions, fostered the emergence of a conflict-based economy, and hindered sustainable development processes.

The study aims to provide a comprehensive analytical framework that explains the relationship between political division and institutional weakness by integrating political, institutional, economic, and security dimensions. In doing so, it seeks to contribute to a deeper understanding of the challenges facing the Libyan state and to support efforts toward institutional reform, national unification, and sustainable stability.

**Keywords:** Political Division †State Institutions †Institutional Efficiency †Political Stability †Administrative Corruption.

#### المخلص

تتناول هذه الدراسة تحليل تأثير الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025، وذلك في سياق التحولات السياسية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011، والتي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار المزمّن. وقد تقاعمت هذه الحالة بشكل ملحوظ منذ عام 2014 مع بروز سلطات سياسية متنافسة في شرق البلاد وغربها، الأمر الذي أفرز واقعاً مؤسسياً معقداً اتسم بازدواجية المؤسسات وتعدد مراكز اتخاذ القرار.

تركز الدراسة على إبراز الكيفية التي انعكس بها هذا الانقسام السياسي على أداء مؤسسات الدولة، حيث أدى إلى إضعاف كفاءتها وفعاليتها في مختلف المجالات، لا سيما في الجوانب التشريعية والتنفيذية والاقتصادية والأمنية. كما تسلط الضوء على دور العوامل الداخلية، المتمثلة في الصراع على الشرعية وتضارب مصالح النخب السياسية، إلى جانب العوامل الخارجية، وعلى رأسها التدخلات الإقليمية والدولية، في تعميق حالة الانقسام وإطالة أمدها.

وتُظهر الدراسة أن استمرار الانقسام السياسي أسهم في إحداث اختلالات جوهرية في بنية المؤسسات، تمثلت في تراجع مستوى الأداء الإداري، وتفشي الفساد المالي والإداري، وغياب التنسيق المؤسسي، فضلاً عن تضارب السياسات العامة، الأمر الذي انعكس سلباً على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما أدى هذا الوضع إلى تراجع مستويات الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وإضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، إلى جانب بروز ما يُعرف باقتصاد الصراخ، وتعطل مسارات التنمية المستدامة.

وتسعى الدراسة إلى تقديم تحليل علمي شامل يوضح طبيعة العلاقة بين الانقسام السياسي وضعف الأداء المؤسسي، من خلال ربط الأبعاد السياسية بالمؤسسية والاقتصادية والأمنية، وذلك بهدف الإسهام في تقديم رؤية تحليلية يمكن أن تدعم جهود إصلاح مؤسسات الدولة الليبية، وتعزيز فرص توحيدها، وتحقيق الاستقرار المستدام.

**الكلمات المفتاحية:** الانقسام السياسي، مؤسسات الدولة، الكفاءة المؤسسية، الاستقرار السياسي، الفساد الإداري.

## المقدمة

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية جذرية عقب سقوط النظام السابق، حيث دخلت البلاد في مرحلة انتقالية معقدة اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والأمني، وغياب الرؤية الموحدة لبناء مؤسسات الدولة، وقد أفرزت هذه المرحلة تحديات متعددة، تمثلت في ضعف الهياكل المؤسسية، وتراجع سلطة الدولة المركزية، وتنامي دور الفاعلين غير الحكوميين، مما أدى إلى تفكك تدريجي في بنية النظام السياسي، ومع تصاعد التنافس بين القوى السياسية والعسكرية، برزت أزمة الانقسام السياسي بشكل واضح منذ عام 2014، عندما تشكلت سلطات متنافسة في كل من شرق البلاد وغربها، وهو ما أدى إلى ازدواجية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن انقسام الأجهزة الاقتصادية والأمنية. وقد ترتب على هذا الوضع إضعاف قدرة الدولة على ممارسة وظائفها الأساسية، خصوصاً في مجالات تقديم الخدمات العامة، وإدارة الموارد، وتحقيق الأمن والاستقرار، كما ساهمت العوامل الداخلية، مثل الصراع على الشرعية السياسية وتضارب المصالح بين النخب، إلى جانب العوامل الخارجية المتمثلة في التدخلات الإقليمية والدولية، في تعميق حالة الانقسام وإطالة أمدها، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على مؤسسات الدولة الليبية، التي أصبحت تعاني من ضعف التنسيق، وازدواجية القرارات، وتضارب السياسات، الأمر الذي أثر سلباً على كفاءتها وفعاليتها. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتوحيد المؤسسات، بما في ذلك الاتفاقات السياسية المتعددة، وتشكيل حكومات وحدة وطنية، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق الاستقرار الكامل، بل استمر الانقسام السياسي في أشكال مختلفة، خاصة خلال الفترة (2020-2025)، التي شهدت استمرار التوترات السياسية، وتعدد مراكز السلطة، وتباطؤ مسار الإصلاح المؤسسي، وتكمن أهمية دراسة هذه المرحلة في كونها تمثل امتداداً حاسماً لتداعيات الانقسام السياسي، حيث يمكن من خلالها تحليل مدى تأثير هذا الانقسام على أداء مؤسسات الدولة الليبية، ومدى قدرتها على الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية، كما تسهم هذه الدراسة في تقديم فهم أعمق للعلاقة بين الانقسام السياسي وضعف المؤسسات، بما يساعد في استشراف آفاق إعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار المستدام، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة في ليبيا خلال الفترة (2020-2025)، من خلال الوقوف على مظاهر هذا التأثير، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات، ومحاولة تقديم قراءة علمية يمكن أن تسهم في دعم جهود الإصلاح المؤسسي وإعادة توحيد الدولة.

## مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في استمرار حالة الانقسام السياسي في ليبيا وما نتج عنها من تداعيات عميقة على بنية مؤسسات الدولة وأدائها، حيث تعاني الدولة الليبية منذ عام 2014 من ازدواجية في السلطة وتعدد مراكز القرار السياسي، الأمر الذي أفرز واقعاً مؤسسياً ضعيفاً يتسم بالتشتت وضعف التنسيق وغياب الفعالية. وقد أدى هذا الوضع إلى انقسام المؤسسات السيادية، مثل السلطة التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية والأمنية، مما انعكس سلباً على قدرتها في القيام بوظائفها الأساسية. وتتجلى هذه المشكلة بشكل أكثر وضوحاً خلال الفترة (2020-2025)، التي شهدت استمرار الانقسام رغم تشكيل حكومة وحدة وطنية ومحاولات التوافق السياسي، حيث لم تنجح هذه الجهود في تحقيق توحيد فعلي

للمؤسسات، بل استمرت مظاهر التنافس على الشرعية بين الأطراف السياسية المختلفة، وقد أدى ذلك إلى تضارب القرارات والسياسات، وضعف كفاءة الإدارة العامة، وتراجع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، فضلاً عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

## أسئلة الدراسة

### السؤال الرئيسي

ما تأثير الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة في ليبيا خلال الفترة (2020-2025)؟

### الأسئلة الفرعية

1. ما طبيعة ومظاهر الانقسام السياسي في ليبيا خلال الفترة (2020-2025)؟
2. كيف أثر الانقسام السياسي على أداء المؤسسات التشريعية في ليبيا؟
3. ما مدى تأثير الانقسام السياسي على فعالية السلطة التنفيذية؟
4. كيف انعكس الانقسام السياسي على أداء المؤسسات الاقتصادية وإدارة الموارد العامة؟
5. ما دور التدخلات الإقليمية والدولية في تعميق الانقسام السياسي وتأثيره على مؤسسات الدولة؟
6. ما أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة الليبية في ظل استمرار الانقسام السياسي؟

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، تتمثل فيما يلي:

1. تحليل طبيعة الانقسام السياسي في ليبيا خلال الفترة (2020-2025) وتحديد أبرز مظاهره .
2. دراسة تأثير الانقسام السياسي على أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية .
3. تقييم انعكاسات الانقسام السياسي على المؤسسات الاقتصادية وإدارة الموارد العامة .
4. الكشف عن دور العوامل الداخلية والخارجية في تعميق الانقسام السياسي .
5. تحديد أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة الليبية في ظل استمرار الانقسام .
6. تقديم رؤية تحليلية يمكن أن تسهم في دعم جهود إصلاح وتوحيد مؤسسات الدولة .

### فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها، وهي:

#### الفرضية الرئيسية

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للانقسام السياسي على كفاءة وفعالية مؤسسات الدولة في ليبيا خلال الفترة (2020-2025).

#### الفرضيات الفرعية

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانقسام السياسي وضعف أداء المؤسسات التشريعية في ليبيا .
2. يوجد تأثير معنوي للانقسام السياسي على فعالية السلطة التنفيذية .
3. توجد علاقة بين الانقسام السياسي وتدهور أداء المؤسسات الاقتصادية وإدارة الموارد العامة .
4. يسهم تعدد مراكز السلطة في زيادة ضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة .
5. تؤثر التدخلات الخارجية بشكل مباشر في تعميق الانقسام السياسي وإضعاف المؤسسات .

### الدراسات السابقة

– تفكيك أثر اقتصاد الصراع على البلديات الليبية ، اسم المؤلف Tim Eaton : وآخرون سنة النشر: 2022  
بلد الدراسة: ليبيا بلد النشر: المملكة المتحدة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكيات اقتصاد الصراع في ليبيا، مع التركيز على تأثيره المباشر وغير المباشر على المجتمعات المحلية، وخاصة البلديات. وقد سعت الدراسة إلى فهم الكيفية التي يؤدي بها الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة إلى إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية، وتحويل مؤسسات الدولة من

أدوات حوكمة إلى أدوات لتوزيع المنافع والريع السياسي. كما ركزت على العلاقة بين الجماعات المسلحة والمؤسسات الرسمية، وتأثير ذلك على إدارة الموارد العامة، وتوفير الخدمات الأساسية، واستقرار الأسواق المحلية. واعتمدت الدراسة على منهج نوعي قائم على المقابلات الميدانية وتحليل الحالات في عدد من البلديات الليبية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أبرزها ضرورة تبني إصلاحات وطنية شاملة تستهدف معالجة جذور اقتصاد الصراع، وتعزيز الحوكمة الرشيدة داخل مؤسسات الدولة، والعمل على تقليص نفوذ الجماعات المسلحة في النشاط الاقتصادي. كما أوصت بأهمية دعم القطاع الخاص كبديل مستدام لاقتصاد الريع، وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية على التكيف والصمود، إضافة إلى ضرورة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة.

– آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا | اسم المؤلف: سالم دينار علي عمر | سنة النشر: 2025 | بلد الدراسة: ليبيا | بلد النشر: ليبيا  
هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التداعيات الشاملة التي خلفها الانقسام السياسي في ليبيا، من خلال تحليل تأثيره على مختلف جوانب الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية. وقد ركزت الدراسة على إبراز العلاقة بين الانقسام المؤسسي وغياب الاستقرار السياسي، وتدهور البيئة الأمنية، وتراجع الأداء الاقتصادي، في ظل استمرار حالة الصراع وتعدد الحكومات والمؤسسات الموازية. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لتحليل الواقع الليبي، وتفسير الظواهر المرتبطة بالانقسام السياسي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي أدى إلى تعميق الأزمات في ليبيا، حيث ساهم في إضعاف مؤسسات الدولة، وعرقله جهود بناء الدولة، وتفاقم الأوضاع الأمنية نتيجة انتشار الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفساد. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة إنهاء حالة الانقسام السياسي من خلال تحقيق توافق وطني شامل، والعمل على توحيد مؤسسات الدولة، وتعزيز الاستقرار الأمني، وتقوية الاقتصاد الوطني، إلى جانب الحد من التدخلات الخارجية التي تسهم في تغذية الصراع الداخلي.

– الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية (2011–2023) | اسم المؤلف: د. جمال عبد الرحمن رستم | سنة النشر: 2024 | بلد الدراسة: ليبيا | بلد النشر: ليبيا  
سعت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة الانقسامات السياسية في ليبيا منذ عام 2011، مع التركيز على انعكاساتها على توجهات السياسة الخارجية الليبية. وقد تناولت الدراسة أسباب الانقسام السياسي، والعوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تعميقه، بالإضافة إلى دراسة أثر تعدد الحكومات والفاعلين السياسيين على وحدة القرار الخارجي للدولة. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، من خلال تتبع تطور السياسة الخارجية الليبية في ظل التحولات السياسية التي شهدتها البلاد. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الانقسام السياسي أدى إلى تشتت القرار الخارجي، وظهور سياسات خارجية متباينة تعكس مصالح القوى المتنافسة داخل الدولة، مما أضعف مكانة ليبيا على الساحة الدولية. كما بينت أن غياب سلطة مركزية موحدة أدى إلى فقدان الاتساق في التوجهات الدبلوماسية، وزيادة التأثير الخارجي على القرار الوطني. وفي هذا السياق، أوصت الدراسة بضرورة إعادة بناء النظام السياسي على أسس موحدة، وتوحيد مؤسسات الدولة، بما يضمن صياغة سياسة خارجية متماسكة تعبر عن المصالح الوطنية العليا.

– واقع المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات | اسم المؤلف: د. عبد الوهاب محمد الحار | سنة النشر: غير مذكور (تقديرياً 2023) | بلد الدراسة: ليبيا | بلد النشر: ليبيا  
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطورات المشهد السياسي الليبي منذ عام 2011، من خلال دراسة مسارات الصراع السياسي، وتحولات موازين القوى، وطبيعة التفاعلات بين الفاعلين المحليين والدوليين. وقد

ركزت الدراسة على تحليل بنية النظام السياسي الليبي في ظل غياب مؤسسات قوية، وانتشار الفوضى السياسية، وتعدد مراكز النفوذ، إضافة إلى دراسة تأثير التدخلات الخارجية على تعقيد الأزمة الليبية. وتوصلت الدراسة إلى أن المشهد السياسي الليبي يتسم بدرجة عالية من التعقيد والتداخل بين العوامل الداخلية والخارجية، حيث أدى ضعف البناء المؤسسي إلى تفاقم الصراعات، وعرقلة مسارات التسوية السياسية، واستمرار حالة عدم الاستقرار. كما أكدت أن غياب التوافق الوطني ووجود جماعات مسلحة مسيطرة على القرار السياسي يشكلان عائقاً رئيسياً أمام بناء الدولة. وأوصت الدراسة بضرورة بناء مؤسسات دولة قوية وفعالة، وتعزيز الحوار الوطني، وتقليل تأثير التدخلات الخارجية، والعمل على تحقيق استقرار سياسي مستدام.

An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of Governance and Institutions in Libya | Amal Obeidi | سنة النشر: 2020 | بلد الدراسة: ليبيا | بلد النشر: لبنان (الأمم المتحدة – الإسكوا)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الحوكمة وبناء المؤسسات في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية، مع التركيز على التحديات التي واجهت الدولة منذ عام 2011، وخاصة بعد الانقسام السياسي الذي بدأ في عام 2014. وقد سعت الدراسة إلى تقييم أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى تحليل دور الفاعلين غير الرسميين مثل الجماعات المسلحة والقبائل ومنظمات المجتمع المدني في التأثير على بنية الدولة. كما اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي شامل قائم على مراجعة الأدبيات، والمقابلات مع خبراء، وتحليل المؤشرات المؤسسية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي أدى إلى ظهور مؤسسات موازية ومتنافسة، مما أضعف فعالية الدولة وأفقدتها القدرة على فرض سيطرتها على كامل أراضيها، كما أدى إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، وتدهور الخدمات العامة، وتفكك النسيج الاجتماعي. كما أكدت الدراسة أن غياب سلطة مركزية موحدة يعد من أبرز التحديات التي تعيق عملية بناء الدولة. وأوصت الدراسة بضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تنهي الانقسام المؤسسي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والعمل على بناء مؤسسات قوية وموحدة، إلى جانب إطلاق حوار وطني شامل يهدف إلى إعادة بناء الدولة على أسس دستورية وقانونية واضحة.

– Libya in transition: governance challenges and civil society's prospects in political and economic reforms | Nouredine Selmi | اسم المؤلف | سنة النشر: 2025 | بلد | (Taylor & Francis) الدراسة: ليبيا | بلد النشر: المملكة المتحدة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه الحوكمة في ليبيا خلال مرحلة ما بعد 2011، مع التركيز على دور المجتمع المدني في دعم التحول السياسي والإصلاحات الاقتصادية. وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين ضعف مؤسسات الدولة واستمرار الصراع، بالإضافة إلى تحليل دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على منهج نوعي من خلال مقابلات ميدانية وتحليل تجارب واقعية لفاعلين سياسيين وأكاديميين وممثلي المجتمع المدني.

وأظهرت نتائج الدراسة أن ليبيا تعاني من ضعف حاد في مؤسسات الدولة وغياب سيادة القانون، إضافة إلى استمرار تأثير الجماعات المسلحة على القرار السياسي، مما يعرقل جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي. كما بينت الدراسة وجود حالة من عدم الثقة لدى المجتمع تجاه منظمات المجتمع المدني، خاصة تلك المرتبطة بجهات خارجية، مما يحد من فعاليتها.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور المجتمع المدني ضمن إطار وطني مستقل، والعمل على بناء مؤسسات قوية وشفافة، وتحقيق الاستقرار الأمني كشرط أساسي لنجاح الإصلاحات، إضافة إلى ضرورة خلق بيئة سياسية تسمح بالمشاركة المجتمعية الفعالة.

- Fragmentation of Peacemaking in Libya: Reality and Perception | اسم المؤلف: Jalel Harchaoui و Bernardo Mariani | بلد النشر: ليبيا | بلد الدراسة: ليبيا | سنة النشر: 2022 (PeaceRep جامعة إنديرة)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة تعدد مسارات صنع السلام في ليبيا، مع التركيز على دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في التأثير على مسار الصراع. كما سعت إلى فهم كيفية تفاعل الفاعلين المحليين مع هذه التدخلات، وتأثيرها على فرص تحقيق الاستقرار السياسي. واعتمدت الدراسة على تحليل سياسي مدعوم بمقابلات مع فاعلين محليين ودوليين، إضافة إلى مراجعة التقارير والتحليلات السياسية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تعدد التدخلات الخارجية وتضارب مصالح القوى الدولية ساهم بشكل كبير في تعقيد الأزمة الليبية وتعميق الانقسام السياسي، حيث أدى ذلك إلى إطالة أمد الصراع وعرقلته جهود التسوية السياسية. كما بينت أن البيئة السياسية الليبية تتسم بالتجزئة الشديدة وغياب التوافق بين الأطراف الداخلية والخارجية.

وأوصت الدراسة بضرورة تنسيق الجهود الدولية للحد من التدخلات المتضاربة، وتعزيز التوازن السياسي والاقتصادي بين الأطراف الليبية، إضافة إلى التركيز على التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار كمدخل لتحقيق الاستقرار والسلام.

- Political Stagnation in Libya: Geopolitical Implications Threatening Regional Stability | اسم المؤلف: Omar Misbah | بلد النشر: فرنسا | بلد الدراسة: ليبيا | سنة النشر: 2025 (معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية – IRIS)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حالة الجمود السياسي في ليبيا، واستكشاف أسبابه الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى دراسة تأثيره على الاستقرار الإقليمي، وقد ركزت الدراسة على الصراع بين الحكومات المتنافسة، ودور الموارد الطبيعية، والتدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد الأزمة السياسية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي في ليبيا مرتبط بشكل وثيق بالصراع على المؤسسات السيادية والموارد الاقتصادية، خاصة النفط، حيث تسعى الأطراف المتنافسة إلى السيطرة على هذه الموارد لتعزيز نفوذها السياسي. كما بينت أن وجود حكومتين متنافستين أدى إلى ازدواجية الإنفاق العام وتفاقم الفساد، إضافة إلى دور الجماعات المسلحة في إضعاف مؤسسات الدولة.

وأوصت الدراسة بضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تنهي حالة الجمود، وتعزيز دور المؤسسات الرسمية، والحد من تدخل الجماعات المسلحة، إلى جانب ضرورة تحقيق توافق إقليمي ودولي يدعم استقرار ليبيا.

- تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي (2014–2024) | اسم المؤلف: رمضان سعيد عبد الهادي خليفة | سنة النشر: 2025 | بلد الدراسة: ليبيا | بلد النشر: ليبيا (المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الانقسام السياسي في ليبيا منذ عام 2014، مع التركيز على أسبابه الداخلية والخارجية، ودور التدخلات الإقليمية والدولية في تعميقه، إضافة إلى دراسة انعكاساته على الأمن القومي الليبي بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة، والمنهج التحليلي لفهم تداعياتها، إلى جانب المنهج التاريخي لتتبع تطورها. وأظهرت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي في ليبيا أدى إلى وجود حكومتين وبرلمانيين ومؤسسات أمنية وعسكرية منقسمة، مما تسبب في حالة من عدم الاستقرار الشامل، وأثر بشكل مباشر على الأمن القومي الليبي، سواء من حيث ضعف السيطرة على الحدود، أو انتشار الجماعات المسلحة، أو تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وأوصت الدراسة بضرورة توحيد المؤسسات السياسية والعسكرية، وتقليل التدخلات الخارجية، والعمل على بناء استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الأمن القومي الليبي، بالإضافة إلى دعم الحوار السياسي بين مختلف الأطراف.

- Electoral Laws and the Reproduction of Political Division (Libya as a Case Study) | سنة النشر: 2026 | بلد الدراسة: ليبيا | بلد النشر: | اسم المؤلف: Abubakr Abu-Jardah | مجلة إفريقية دولية
- هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور القوانين الانتخابية في إعادة إنتاج الانقسام السياسي في ليبيا، من خلال دراسة كيفية صياغة هذه القوانين في ظل بيئة سياسية منقسمة، وتأثيرها على مسار الانتقال الديمقراطي وبناء الشرعية السياسية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التفسيري لربط الإطار القانوني بالسياق السياسي والمؤسسي .
- وأظهرت نتائج الدراسة أن القوانين الانتخابية في ليبيا لم تُبنَ على توافق وطني شامل، بل جاءت نتيجة صراع بين مراكز القوى، مما أدى إلى تحويل الانتخابات من أداة لبناء الشرعية إلى وسيلة لتعميق الانقسام السياسي. كما بينت أن تعدد المرجعيات القانونية وضعف المؤسسات ساهم في تعطيل العملية الانتخابية وفقدان الثقة فيها.
- وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح النظام الانتخابي على أسس توافقية، وربطه بعملية شاملة لإعادة بناء المؤسسات، مع ضمان استقلالية العملية الانتخابية وفصلها عن الصراعات السياسية.
- Libya: Political Developments since 2011 | اسم المؤلف: Louisa Brooke-Holland | سنة النشر: 2024 | بلد الدراسة: ليبيا | بلد النشر: المملكة المتحدة (House of Commons Library)
- هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التطورات السياسية في ليبيا منذ سقوط نظام القذافي عام 2011، مع التركيز على مراحل الصراع السياسي، وظهور الحكومات المتنافسة، ودور الفاعلين المحليين والدوليين في تشكيل المشهد السياسي. واعتمدت الدراسة على تحليل تاريخي وسياسي للتطورات المتعاقبة .
- وأظهرت نتائج الدراسة أن ليبيا شهدت انقساماً سياسياً حاداً منذ عام 2014، أدى إلى ظهور حكومتين متنافستين في الشرق والغرب، مدعومتين بقوى داخلية وخارجية، مما أدى إلى فشل محاولات توحيد الدولة وتنظيم الانتخابات. كما أكدت الدراسة أن الوضع السياسي الحالي يتسم بالجمود (stalemate) نتيجة غياب التوافق السياسي بين الأطراف.
- وأوصت الدراسة بضرورة دعم العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة، وتعزيز الحوار بين الأطراف الليبية، والعمل على تنظيم انتخابات شاملة تؤدي إلى تشكيل حكومة موحدة.
- BTI 2024 Country Report – Libya | سنة النشر: 2024 | جهة النشر: Bertelsmann Stiftung | بلد الدراسة: ليبيا
- هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى التحول السياسي والاقتصادي وجودة الحوكمة في ليبيا خلال الفترة (2021–2023)، مع تحليل أداء المؤسسات السياسية، ومدى تقدم الديمقراطية والاستقرار. واعتمدت الدراسة على مؤشرات كمية ونوعية لقياس الأداء المؤسسي .
- وأظهرت نتائج الدراسة أن ليبيا تعاني من ضعف شديد في مؤسسات الدولة وغياب احتكار السلطة، حيث تعتمد الحكومات على جماعات مسلحة، مما يضعف الاستقرار السياسي ويعرقل عملية بناء الدولة. كما أظهرت المؤشرات انخفاض مستوى الحوكمة (حوالي 2.44 من 10) وضعف الأداء السياسي والاقتصادي، مما يعكس حالة ضعف الدولة.
- وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز بناء المؤسسات، وتحقيق احتكار الدولة للقوة، وتقوية سيادة القانون، إضافة إلى دعم العملية السياسية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار والتنمية.

### التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة، يتضح أنها قدمت إسهامات علمية مهمة في فهم ظاهرة الانقسام السياسي في ليبيا وانعكاساته على مختلف جوانب الدولة، حيث تناولت هذه الدراسات الموضوع من زوايا متعددة شملت الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والمؤسسية. وقد أجمعت أغلب هذه الدراسات

على أن الانقسام السياسي منذ عام 2014 كان نقطة تحول رئيسية أدت إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على أداء وظائفها الأساسية.

كما بينت الدراسات أن الانقسام السياسي لم يكن ظاهرة منفصلة، بل ارتبطت بجملة من العوامل المتداخلة، من أبرزها الصراع على السلطة والموارد، وتعدد مراكز القرار، إلى جانب التدخلات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تعميق الأزمة وإطالة أمدها، وقد أكدت بعض الدراسات على الدور السلبي للجماعات المسلحة في تقويض سلطة الدولة، في حين ركزت دراسات أخرى على ضعف الإطار القانوني والمؤسسي، خاصة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية وبناء الشرعية السياسية.

ورغم هذا التنوع في الطرح، فإن الدراسات السابقة كشفت عن وجود قصور نسبي في تناول العلاقة التكاملية بين الانقسام السياسي وأداء مؤسسات الدولة، حيث ركزت معظم الدراسات على جانب واحد من الظاهرة دون تقديم تحليل شامل يجمع بين مختلف الأبعاد. كما أن عدداً من هذه الدراسات تناولت فترات زمنية سابقة، مما يحد من قدرتها على تفسير التطورات الحديثة التي شهدتها ليبيا خلال الفترة (2020-2025)، والتي اتسمت باستمرار الانقسام رغم محاولات التوحيد السياسي.

وعليه، يمكن القول إن الدراسة الحالية تسعى إلى سد هذه الفجوة البحثية، من خلال تقديم تحليل متكامل لتأثير الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة في ليبيا خلال الفترة الحديثة، مع الربط بين الأبعاد السياسية والمؤسسية والأمنية والاقتصادية، بما يساهم في تقديم رؤية علمية أعمق تساعد في فهم طبيعة التحديات التي تواجه الدولة الليبية، وتدعم جهود إصلاح مؤسساتها وتحقيق الاستقرار.

## الجانب النظري

### المحور الأول: الانقسام السياسي

يُعدّ الانقسام السياسي من الظواهر المعقدة التي تميز النظم السياسية، لا سيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو تعاني من هشاشة في البناء المؤسسي، حيث يعكس حالة من التباين الحاد والتنافس بين القوى السياسية حول الشرعية وآليات إدارة السلطة داخل الدولة. ولا يقتصر هذا الانقسام على كونه مجرد اختلاف في الرؤى أو البرامج السياسية، بل غالباً ما يتطور إلى حالة بنيوية مزمنة تؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار، وازدواجية المؤسسات، وتراجع قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية بكفاءة وفعالية (Al-Amin, 2026).

وقد حظي مفهوم الانقسام السياسي باهتمام واسع في الأدبيات السياسية المعاصرة، خاصة ضمن دراسات الدولة الهشة والتحويلات الديمقراطية، حيث يُنظر إليه بوصفه أحد أبرز التحديات التي تعيق بناء الدولة الحديثة وتحقيق الاستقرار السياسي. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بعدد من العوامل الداخلية، من أبرزها الصراع على السلطة، وضعف الثقافة السياسية التوافقية، والانقسامات الاجتماعية والقبلية، إلى جانب العوامل الخارجية المتمثلة في التدخلات الإقليمية والدولية التي تساهم في تغذية الصراع وتعميقه (Obeidi, 2020; Harchaoui & Mariani, 2022).

وتتجلى مظاهر الانقسام السياسي في عدة صور، لعل أبرزها الانقسام المؤسسي الذي يتمثل في وجود حكومات أو مؤسسات موازية تمارس نفس الاختصاصات، إضافة إلى الانقسام الجغرافي الذي يؤدي إلى تقسيم الدولة إلى مناطق نفوذ تخضع لسلطات مختلفة، وهو ما يعكس سلباً على وحدة القرار السياسي ويقوض أسس الشرعية. ويؤدي هذا الوضع إلى ضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة، وتراجع الكفاءة الإدارية، وانتشار الفساد، فضلاً عن انخفاض جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين (Selmi, 2025; Misbah, 2025).

وتكتسب دراسة الانقسام السياسي أهمية خاصة في الدول التي شهدت تحولات سياسية عميقة، حيث يتحول من ظاهرة انتقالية مؤقتة إلى حالة مزمنة تعيق مسارات الإصلاح السياسي والمؤسسي. كما أن استمرار هذه الحالة يساهم في إضعاف الثقة بين الدولة والمجتمع، ويحد من قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة (Brooke-Holland, 2024).

وعليه، يهدف هذا المحور إلى تأصيل مفهوم الانقسام السياسي من منظور نظري، من خلال استعراض تعريفاته المختلفة، وتحليل أسبابه البنيوية، وبيان أبرز مظاهره وتجلياته، وذلك تمهيداً لفهم تأثيره على مؤسسات الدولة، خاصة في السياقات التي تعاني من ضعف سياسي ومؤسسي.

### المطلب الأول: ماهية الانقسام السياسي وأسبابه البنيوية

يُعدّ الانقسام السياسي من الظواهر المركزية في تحليل النظم السياسية، لا سيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو تعاني من ضعف في البناء المؤسسي، حيث يعكس حالة من التنافس الحاد بين القوى السياسية حول الشرعية وآليات إدارة الدولة، بما يؤدي إلى تعدد مراكز السلطة وغياب التوافق الوطني. ولا يقتصر هذا المفهوم على مجرد اختلاف في الرؤى أو البرامج السياسية، بل يتجاوز ذلك ليأخذ طابعاً بنيوياً يعكس صراعاً عميقاً يؤثر في استقرار النظام السياسي ووحدة مؤسساته. (Al-Amin, 2026)

وقد تناولت الأدبيات السياسية مفهوم الانقسام السياسي في ارتباطه بعدد من المفاهيم النظرية، مثل الدولة الهشة وقشل الدولة وأزمة الشرعية، حيث يُنظر إليه كمؤشر على ضعف قدرة الدولة على احتكار السلطة وتنظيم التنافس السياسي ضمن إطار مؤسسي سلمي. كما يتجلى هذا الانقسام في مظاهر متعددة، أبرزها ازدواجية المؤسسات، ووجود حكومات متنافسة، وتضارب السياسات العامة، وهو ما يؤدي إلى إضعاف الكفاءة الحكومية وتعطيل مسارات التنمية. (Obeidi, 2020)

ومن حيث أسبابه البنيوية، فإن الانقسام السياسي يُعد نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي، يمثل الصراع على السلطة أحد أبرز هذه العوامل، خاصة في ظل غياب قواعد واضحة لتداول السلطة وضعف المؤسسات الدستورية، إلى جانب انعدام التوافق السياسي بين النخب. كما تلعب الانقسامات الاجتماعية، سواء كانت قبلية أو جهوية أو أيديولوجية، دوراً مهماً في تغذية هذا الانقسام، حيث يتم توظيفها كأدوات للصراع السياسي، مما يعمق الاستقطاب داخل المجتمع. (Selmi, 2025)

ويُضاف إلى ذلك ضعف الثقافة السياسية القائمة على الحوار والتوافق، وغياب الثقة بين الفاعلين السياسيين، الأمر الذي يدفع الأطراف المتنافسة إلى تبني استراتيجيات إقصائية بدلاً من البحث عن حلول توافقية. كما يسهم انتشار الفساد وضعف الشفافية في تقويض شرعية المؤسسات، مما يزيد من حدة الصراع السياسي ويضعف قدرة الدولة على إدارة الخلافات بشكل مؤسسي. (Misbah, 2025)

أما على المستوى الخارجي، فإن التدخلات الإقليمية والدولية تمثل عاملاً حاسماً في تعميق الانقسام السياسي، حيث تسعى بعض القوى إلى دعم أطراف معينة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، مما يؤدي إلى إطالة أمد الصراع وتعقيد مسارات التسوية السياسية. كما أن غياب توافق دولي حول آليات حل النزاعات يسهم في استمرار حالة الانقسام وتعقيدها. (Harchaoui & Mariani, 2022)

ولا يقتصر تحليل الانقسام السياسي على تحديد أسبابه العامة، بل يتطلب فهماً أعمق لطبيعته بوصفه ظاهرة مركبة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية. ففي كثير من الحالات، ينشأ الانقسام في سياقات تتسم بضعف الدولة، حيث تتراجع قدرة المؤسسات الرسمية على تنظيم التنافس السياسي، مما يفتح المجال أمام فاعلين غير رسميين، مثل الجماعات المسلحة، لملء فراغ السلطة. وفي هذا الإطار، يرتبط الانقسام السياسي ارتباطاً وثيقاً بأزمة الشرعية، حيث تتنافس أطراف متعددة على تمثيل الدولة دون وجود إطار دستوري حاسم، مما يؤدي إلى ما يُعرف بازواجية الشرعية. (Brooke-Holland, 2024)

كما يرتبط الانقسام السياسي بمفهوم ضعف الدولة، حيث تعجز الدولة عن فرض سيادتها على كامل أراضيها أو احتكار استخدام القوة، الأمر الذي يؤدي إلى تحول المؤسسات إلى ساحات للصراع بدلاً من كونها أدوات لتنظيم الحياة السياسية. ويمكن التمييز في هذا السياق بين الانقسام العمودي الذي يحدث بين النخب السياسية، والانقسام الأفقي الذي يعكس الانقسامات الاجتماعية داخل المجتمع، وغالباً ما يتداخل هذان النمطان بما يعزز من حدة الانقسام واستمراريته.

ومن جهة أخرى، تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تكريس الانقسام السياسي، خاصة في الدول الريفية، حيث يتحول الصراع إلى تنافس على السيطرة على الموارد وتوزيعها، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يُعرف بـ"اقتصاد الصراع"، الذي يسهم في إعادة إنتاج الانقسام واستمراره. (Eaton et al., 2022)

## الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للانقسام السياسي

يُعدّ الانقسام السياسي من المفاهيم المحورية في علم السياسة، خاصة في إطار تحليل النظم السياسية والتحوّلات الديمقراطية، حيث يعبر عن حالة من التنافس الحاد بين الفاعلين السياسيين حول الشرعية السياسية وآليات إدارة السلطة وتوزيع الموارد داخل الدولة. ولا يقتصر هذا المفهوم على مجرد اختلاف في الآراء أو التوجهات، بل يتجاوز ذلك ليعكس حالة من الصراع البنيوي الذي يؤدي إلى تعدد مراكز السلطة وازدواجية المؤسسات، بما ينعكس سلباً على استقرار النظام السياسي ووحدة الدولة. (Al-Amin, 2026)

وقد تعددت تعريفات الانقسام السياسي في الأدبيات الأكاديمية، إلا أنها تتفق في جوهرها على كونه تعبيراً عن غياب التوافق بين القوى السياسية حول القضايا الأساسية المرتبطة بإدارة الدولة. وفي هذا السياق، يُفهم الانقسام السياسي بوصفه نتاجاً لأزمة في الشرعية السياسية، حيث تتنافس أطراف متعددة على تمثيل الدولة واحتكار السلطة، في ظل غياب إطار مؤسسي قادر على تنظيم هذا التنافس بشكل سلمي. ويؤدي ذلك إلى بروز ما يُعرف بازدواجية الشرعية، التي تُعد من أبرز تجليات الانقسام السياسي. (Obeidi, 2020)

ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بعدد من المفاهيم النظرية الأخرى، من أهمها مفهوم "ضعف الدولة"، الذي يشير إلى عجز الدولة عن أداء وظائفها الأساسية، مثل فرض القانون واحتكار استخدام القوة وتقديم الخدمات العامة. ففي ظل ضعف الدولة، تتراجع قدرة المؤسسات على استيعاب التعددية السياسية وإدارة الخلافات، مما يزيد من احتمالية حدوث الانقسام السياسي. كما يرتبط الانقسام بمفهوم "أزمة الشرعية"، حيث يؤدي فقدان الثقة في المؤسسات إلى تصاعد التنافس غير المنظم بين الفاعلين السياسيين. (Selmi, 2025)

ومن جهة أخرى، يتداخل مفهوم الانقسام السياسي مع مفهوم "التعددية السياسية"، إلا أن التمييز بينهما يكمن في أن التعددية تمثل حالة طبيعية وصحية في الأنظمة الديمقراطية، حيث يتم تنظيم التنافس ضمن إطار قانوني ومؤسسي، بينما يعكس الانقسام السياسي حالة مرضية ناتجة عن غياب هذا الإطار، وتحوّل التنافس إلى صراع مفتوح يهدد استقرار الدولة. وبالتالي، فإن الإشكالية لا تكمن في وجود التعددية، بل في ضعف قدرة النظام السياسي على إدارتها بشكل فعّال.

ومن الناحية التحليلية، يمكن تصنيف الانقسام السياسي إلى عدة أنماط، من أبرزها الانقسام العمودي الذي يحدث بين النخب السياسية المتنافسة على السلطة، والانقسام الأفقي الذي يعكس الانقسامات الاجتماعية أو الجهوية داخل المجتمع. وغالباً ما تتداخل هذه الأنماط، حيث تقوم النخب السياسية بتوظيف الانقسامات الاجتماعية لتعزيز مواقعها في الصراع، مما يؤدي إلى تعميق الانقسام وإطالة أمده.

كما يمكن فهم الانقسام السياسي في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث يؤدي ضعف هذه العلاقة إلى تآكل الشرعية السياسية وتصاعد النزاعات بين الفاعلين السياسيين. ففي ظل غياب قنوات فعّالة للتعبير عن المطالب الاجتماعية، أو ضعف المشاركة السياسية، قد تلجأ بعض الأطراف إلى وسائل غير مؤسسية لتحقيق أهدافها، مما يعزز من حدة الانقسام.

ولا يكتمل الإطار المفاهيمي للانقسام السياسي دون الإشارة إلى طبيعته الديناميكية، إذ لا يُعد ظاهرة ثابتة، بل يتطور وفقاً للظروف السياسية والمؤسسية. ففي مراحل الأولى، قد يظهر في شكل اختلافات محدودة، لكنه سرعان ما يتعمق ويتحوّل إلى حالة بنيوية في حال غياب الآليات المؤسسية القادرة على احتوائه. ومع استمرار هذه الحالة، يصبح الانقسام جزءاً من بنية النظام السياسي، وليس مجرد حالة طارئة قابلة للمعالجة السريعة.

كما يتسم الانقسام السياسي بطابع تراكمي، حيث تؤدي الأزمات غير المحسومة إلى تعميقه بمرور الزمن، مما يخلق ما يشبه الحلقة المفرغة، إذ يؤدي ضعف المؤسسات إلى تعزيز الانقسام، ويؤدي الانقسام بدوره إلى مزيد من إضعاف هذه المؤسسات. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم "إدارة الصراع السياسي"، حيث يُعد

وجود الصراع في حد ذاته أمراً طبيعياً في الأنظمة الديمقراطية، غير أن غياب الأطر المؤسسية لتنظيمه يحوله إلى انقسام حاد يهدد استقرار الدولة.

كما يظهر الانقسام السياسي من خلال ظاهرة "تسييس المؤسسات"، حيث تتحول مؤسسات الدولة إلى أدوات بيد القوى السياسية المتنافسة، بدلاً من كونها كيانات محايدة تخدم الصالح العام، مما يؤدي إلى تراجع فعاليتها وفقدان ثقة المواطنين بها.

ومن منظور أوسع، يمكن النظر إلى الانقسام السياسي بوصفه تعبيراً عن اختلال التوازن داخل النظام السياسي، سواء على مستوى توزيع السلطة أو الموارد أو التمثيل السياسي. فعندما تشعر بعض الفئات بالتهميش أو الإقصاء، فإنها تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى، مما يؤدي إلى تصاعد الصراع وتحوله إلى انقسام حاد. كما يرتبط هذا المفهوم بضعف الاندماج الوطني، حيث تعكس هذه الظاهرة تغليب الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

وعليه، فإن الإطار المفاهيمي للانقسام السياسي لا يقتصر على تعريف الظاهرة، بل يشمل تحليل طبيعتها الديناميكية، وتطورها، والعوامل التي تسهم في استمراريتها. ومن ثم، فإن فهم هذا المفهوم بشكل دقيق يُعد مدخلاً أساسياً لتحليل تأثيره على مؤسسات الدولة، خاصة في السياقات التي تتسم بالتعقيد السياسي والضعف المؤسسي.

### الفرع الثاني: المحددات الداخلية والخارجية للانقسام السياسي

يتحدد الانقسام السياسي داخل أي نظام سياسي من خلال تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل المتداخلة، التي تسهم في إنتاج حالة من التنافس الحاد وعدم الاستقرار. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى محددات داخلية تنبع من طبيعة البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، ومحددات خارجية ترتبط بالبيئة الإقليمية والدولية وتأثيراتها في التوازنات الداخلية. (Al-Amin, 2026)

على مستوى المحددات الداخلية، يُعدّ ضعف البناء المؤسسي من أبرز العوامل المفسرة للانقسام السياسي، حيث يؤدي غياب مؤسسات قوية وفعالة إلى عجز الدولة عن تنظيم التنافس السياسي وإدارة الخلافات بين الفاعلين ضمن إطار قانوني منظم. كما أن غياب إطار دستوري واضح يحدد قواعد تداول السلطة ويضبط العلاقة بين السلطات المختلفة يفتح المجال أمام تعدد مراكز القرار وتضارب الصلاحيات، الأمر الذي يعمق حالة الانقسام ويضعف الاستقرار السياسي. (Obeidi, 2020)

ويمثل الصراع على السلطة عاملاً محورياً في تفسير هذه الظاهرة، خاصة في الدول التي تفتقر إلى تقاليد ديمقراطية راسخة، حيث تميل القوى السياسية إلى تبني استراتيجيات إقصائية تهدف إلى احتكار السلطة، بدلاً من تقاسمها وفق قواعد مؤسسية. كما تلعب الانقسامات الاجتماعية، سواء كانت قبلية أو جهوية أو أيديولوجية، دوراً مهماً في تغذية هذا الصراع، إذ يتم توظيفها سياسياً لتعزيز النفوذ، مما يؤدي إلى تعميق الاستقطاب داخل المجتمع. (Selmi, 2025)

ويُضاف إلى ذلك ضعف الثقافة السياسية القائمة على الحوار والتوافق، حيث يؤدي غياب الثقة بين الفاعلين السياسيين إلى فشل محاولات التسوية واستمرار حالة الصراع. وفي هذا السياق، يُعد الفساد الإداري والمالي عاملاً مهماً في تقويض شرعية المؤسسات، إذ يسهم في إضعاف آليات المساءلة والرقابة، ويزيد من حدة التنافس بين القوى السياسية على الموارد والنفوذ. (Misbah, 2025)

كما يلعب العامل الاقتصادي دوراً محورياً في تعميق الانقسام السياسي، خاصة في الدول الريعانية التي تعتمد على الموارد الطبيعية، حيث يؤدي سوء توزيع هذه الموارد إلى خلق بيئة تنافسية حادة بين الفاعلين السياسيين. وفي مثل هذه الحالات، يتحول الاقتصاد إلى أداة للصراع السياسي، ويظهر ما يُعرف بـ"اقتصاد الصراع"، الذي يسهم في إعادة إنتاج الانقسام واستمراره. (Eaton et al., 2022)

أما على مستوى المحددات الخارجية، فإن البيئة الإقليمية والدولية تمثل عاملاً حاسماً في تشكيل مسار الانقسام السياسي، حيث تسعى بعض القوى الخارجية إلى دعم أطراف معينة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، سواء من خلال الدعم السياسي أو الاقتصادي أو العسكري. ويؤدي هذا التدخل إلى اختلال موازين القوى الداخلية وتعزيز حالة الاستقطاب بين الأطراف المتنافسة

(Harchaoui & Mariani, 2022).

كما يسهم غياب توافق دولي حول آليات حل النزاعات السياسية في إطالة أمد الأزمات، حيث تتبنى القوى الدولية مواقف متباينة تعكس مصالحها الخاصة، مما يعقد جهود الوساطة ويضعف فرص التوصل إلى تسويات سياسية شاملة. وفي بعض الحالات، قد تتحول الدولة إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يزيد من تعقيد المشهد السياسي. (Brooke-Holland, 2024)

وتؤثر التحولات الإقليمية، مثل الأزمات في الدول المجاورة أو انتشار النزاعات المسلحة، في تعميق الانقسام السياسي من خلال انتقال التأثيرات الأمنية والسياسية عبر الحدود. كما تلعب المنظمات الدولية دوراً مزدوجاً، إذ يمكن أن تسهم في دعم الاستقرار عبر جهود الوساطة، أو في تعقيد الأزمة إذا لم تكن تدخلاتها منسقة وفعالة.

وعليه، يتضح أن الانقسام السياسي هو نتاج تفاعل معقد بين محددات داخلية وخارجية، ولا يمكن فهمه أو معالجته من خلال التركيز على عامل واحد بمعزل عن غيره. ومن ثم، فإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تبني مقاربة شاملة تستهدف إصلاح البنية المؤسسية، وتعزيز التوافق السياسي، والحد من التدخلات الخارجية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وبناء دولة قادرة على إدارة التعددية بشكل فعال.

### المطلب الثاني: أنماط وتجليات الانقسام السياسي

يمثل الانقسام السياسي ظاهرة متعددة الأبعاد، تتجلى في مجموعة من الأنماط والصور التي تعكس في مجملها طبيعة الاختلالات التي تصيب بنية النظام السياسي ومؤسسات الدولة. ولا يقتصر هذا الانقسام على مستوى النخب السياسية، بل يمتد ليشمل مختلف مكونات المجتمع، مما يجعله ظاهرة مركبة تتداخل فيها العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. ومن ثم، فإن تحليل أنماط وتجليات الانقسام السياسي يُعد مدخلاً أساسياً لفهم تأثيره على استقرار الدولة وأداء مؤسساتها. (Al-Amin, 2026)

ويمكن تصنيف أنماط الانقسام السياسي إلى عدة أشكال رئيسية، يأتي في مقدمتها الانقسام المؤسسي، الذي يتمثل في وجود مؤسسات موازية ومتعارضة داخل الدولة، مثل حكومات أو برلمانات متنافسة، وهو من أخطر أشكال الانقسام، لما له من تأثير مباشر على وحدة القرار السياسي وتماسك الدولة. كما يظهر الانقسام في شكل جغرافي، حيث تنقسم الدولة إلى مناطق نفوذ تخضع لسلطات مختلفة، مما يؤدي إلى تآكل سيادة الدولة على كامل أراضيها. (Obeidi, 2020)

ومن بين الأنماط الأخرى، يبرز الانقسام النخبوي، الذي يحدث بين القوى السياسية المتنافسة على السلطة، ويعكس صراعاً على الشرعية والموارد، وغالباً ما يشكل هذا النوع من الانقسام المحرك الأساسي لبقية الأنماط. كما يمكن الحديث عن الانقسام المجتمعي، المرتبط بالانقسامات القبلية أو العرقية أو الأيديولوجية، حيث يتم توظيف هذه الانقسامات في الصراع السياسي، مما يؤدي إلى تعميق الاستقطاب داخل المجتمع. (Selmi, 2025).

أما فيما يتعلق بتجليات الانقسام السياسي، فإنها تظهر في مجموعة من المظاهر العملية التي تعكس حالة عدم الاستقرار داخل النظام السياسي. ومن أبرز هذه التجليات ازدواجية السلطة، حيث تتعدد مراكز اتخاذ القرار السياسي، مما يؤدي إلى تضارب السياسات وغياب التنسيق بين مؤسسات الدولة، وهو ما ينعكس سلباً على كفاءة الأداء الحكومي. (Brooke-Holland, 2024)

كما يتجلى الانقسام في ضعف الأداء المؤسسي، نتيجة غياب التعاون والتكامل بين المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع جودة الخدمات العامة. ويظهر كذلك في ظاهرة "تسييس المؤسسات"، حيث تتحول مؤسسات الدولة إلى أدوات تخدم مصالح أطراف سياسية معينة، بدلاً من أن تكون كيانات محايدة تعمل لتحقيق الصالح العام، مما يؤدي إلى تآكل ثقة المواطنين بها وتعميق حالة الانقسام.

ومن التجليات الأخرى البارزة، انتشار العنف السياسي، خاصة في السياقات التي يتداخل فيها البعد السياسي مع الأمني، حيث تلجأ بعض الأطراف إلى استخدام القوة لتحقيق أهدافها، في ظل غياب احتكار الدولة لاستخدام القوة. كما يظهر الانقسام في تعثر العملية السياسية، مثل فشل الانتخابات أو تأجيلها، نتيجة غياب التوافق بين الأطراف المتنافسة. (Harchaoui & Mariani, 2022)

ويمتد تأثير الانقسام السياسي ليشمل الأوضاع الاقتصادية، حيث يؤدي إلى سوء إدارة الموارد وتضارب السياسات الاقتصادية، مما ينعكس في تراجع الاستثمارات وارتفاع معدلات الفساد، فضلاً عن تدهور

مستوى المعيشة. كما يسهم هذا الوضع في زيادة معاناة المواطنين، وتعميق حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. (Misbah, 2025)

### الفرع الأول: الانقسام المؤسسي وازدواجية السلطة

يُعدّ الانقسام المؤسسي من أبرز وأخطر تجليات الانقسام السياسي، حيث يتمثل في وجود مؤسسات رسمية متوازية تمارس الاختصاصات ذاتها داخل الدولة، بما يؤدي إلى تعدد مراكز السلطة وغياب وحدة القرار السياسي. ويعكس هذا النمط من الانقسام خللاً بنيوياً عميقاً في النظام السياسي، إذ تفقد الدولة قدرتها على توحيد مؤسساتها وإدارة شؤونها العامة بشكل مركزي ومنسق، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرارها ووحدتها. (Al-Amin, 2026)

وغالباً ما يظهر الانقسام المؤسسي في سياقات الأزمات السياسية الحادة أو خلال المراحل الانتقالية التي تشهد صراعاً على الشرعية، حيث تتنافس أطراف متعددة على تمثيل الدولة واحتكار السلطة. وفي مثل هذه الحالات، قد تنشأ حكومات متنافسة، أو برلمانات موازية، أو حتى أجهزة أمنية وعسكرية منقسمة، بحيث تدّعي كل جهة امتلاكها للشرعية القانونية أو السياسية. ويؤدي هذا الوضع إلى ما يُعرف بازدواجية السلطة، حيث تتعدد الجهات التي تتخذ القرارات في غياب مرجعية موحدة قادرة على حسم هذا التعدد (Brooke-Holland, 2024).

وتكمن خطورة ازدواجية السلطة في ما تفرزه من تضارب في السياسات العامة، وغياب التنسيق بين مؤسسات الدولة، مما يعرقل عملية صنع القرار ويضعف فعالية الإدارة العامة. ففي ظل تعدد مراكز القرار، قد تصدر قرارات متناقضة من جهات مختلفة، أو تُنفذ سياسات متعارضة في الوقت نفسه، وهو ما يؤدي إلى حالة من الارتباك المؤسسي وعدم الاستقرار الإداري. (Obeidi, 2020)

كما يسهم الانقسام المؤسسي في إضعاف الشرعية السياسية، حيث يؤدي تعدد المؤسسات المتنافسة إلى تشكيك المواطنين في مصداقية الدولة، وتقليل ثقتهم في قدرتها على إدارة شؤونهم بكفاءة. وفي هذا السياق، تتحول المؤسسات من أدوات لتحقيق الصالح العام إلى أدوات للصراع بين القوى السياسية، مما يزيد من تعقيد الأزمة ويعمق حالة الانقسام.

ومن الناحية النظرية، يرتبط الانقسام المؤسسي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "أزمة الشرعية"، حيث تعجز الدولة عن إنتاج سلطة تحظى بقبول عام، مما يؤدي إلى ظهور سلطات بديلة أو موازية. كما يرتبط بمفهوم "تفكك الدولة"، حيث تتآكل مؤسساتها تدريجياً نتيجة الصراعات الداخلية، وتفقد قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، مثل فرض القانون وتقديم الخدمات العامة. (Selmi, 2025)

ويؤدي هذا النمط من الانقسام إلى إضعاف سيادة القانون، نتيجة تعدد المرجعيات القانونية واختلاف آليات تطبيقها من منطقة إلى أخرى، مما يخلق بيئة قانونية غير مستقرة. كما يسهم في انتشار الفساد الإداري والمالي، بسبب غياب الرقابة الموحدة وتعدد مراكز اتخاذ القرار، وهو ما يؤدي إلى سوء إدارة الموارد العامة. (Misbah, 2025)

وفي كثير من الحالات، يترافق الانقسام المؤسسي مع انقسام في الأجهزة الأمنية والعسكرية، مما يزيد من تعقيد الوضع السياسي، حيث تصبح القوة المسلحة موزعة بين أطراف مختلفة، وقد تُستخدم كأداة لتعزيز النفوذ السياسي. ويؤدي ذلك إلى تفويض احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو أحد أهم مقومات السيادة والاستقرار. (Harchaoui & Mariani, 2022)

### الفرع الثاني: الانقسام الجغرافي وتعدد مراكز النفوذ

يُعدّ الانقسام الجغرافي أحد أبرز تجليات الانقسام السياسي، حيث يتجسد في تقسيم الدولة إلى مناطق نفوذ تخضع لسلطات مختلفة تتباين في درجة سيطرتها وشرعيتها، بما يؤدي إلى تآكل مفهوم الدولة الموحدة. ويعكس هذا النمط من الانقسام ضعف قدرة الدولة على بسط سيادتها على كامل أراضيها، وفشلها في احتكار السلطة السياسية والأمنية، الأمر الذي يفضي إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية للدولة وفقاً لموازن القوى بين الفاعلين المختلفين. (Al-Amin, 2026)

و غالباً ما يظهر الانقسام الجغرافي في الدول التي تعاني من صراعات داخلية أو تمر بمراحل انتقال سياسي، حيث تتنافس القوى السياسية والعسكرية على السيطرة على مناطق محددة، مستندة إلى عوامل متعددة، مثل الانتماءات القبلية أو الجهوية، أو السيطرة على الموارد الاقتصادية، أو الحصول على دعم خارجي. وفي هذا السياق، تتحول الجغرافيا إلى عنصر حاسم في الصراع السياسي، إذ تسعى كل جهة إلى ترسيخ نفوذها في نطاق جغرافي معين بوصفه قاعدة للسلطة ومصدراً لتعزيز شرعيتها. (Obeidi, 2020)

ويؤدي هذا النمط من الانقسام إلى تعدد مراكز النفوذ داخل الدولة، بحيث لا تقتصر السلطة على جهة مركزية واحدة، بل تتوزع بين أطراف متعددة تمتلك القدرة على اتخاذ القرار ضمن نطاقها الجغرافي. و يترتب على ذلك غياب التنسيق بين هذه المراكز، وتضارب السياسات العامة، مما يعمق حالة الانقسام ويضعف فعالية الدولة في إدارة شؤونها. (Brooke-Holland, 2024)

كما يرتبط الانقسام الجغرافي ارتباطاً وثيقاً بضعف الهوية الوطنية الجامعة، حيث يؤدي تغليب الانتماءات الفرعية، مثل الانتماءات القبلية أو الجهوية، على حساب الانتماء الوطني، إلى تعميق الفجوة بين مكونات المجتمع. وفي هذه الحالة، يصبح الانقسام السياسي انعكاساً لانقسام اجتماعي أعمق، الأمر الذي يزيد من صعوبة معالجته من خلال الأدوات السياسية التقليدية فقط.

ويلعب العامل الاقتصادي دوراً محورياً في تعزيز هذا النوع من الانقسام، خاصة في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية، حيث تتحول المناطق الغنية بهذه الموارد إلى بؤر صراع بين القوى المتنافسة. وتسعى هذه القوى إلى السيطرة على تلك المناطق لضمان مصادر التمويل وتعزيز نفوذها السياسي، مما يؤدي إلى ترسيخ الانقسام الجغرافي واستمراره. (Eaton et al., 2022)

ومن جهة أخرى، تسهم التدخلات الإقليمية والدولية في تكريس هذا النمط من الانقسام، حيث قد تدعم بعض القوى الخارجية أطرافاً معينة داخل مناطق محددة، مما يؤدي إلى تثبيت مراكز النفوذ وتعزيز حالة الاستقطاب. وفي بعض الحالات، تتحول هذه المناطق إلى كيانات شبه مستقلة تخضع لسلطات محلية أو جماعات مسلحة، وهو ما يضعف سلطة الدولة المركزية ويقوض سيادتها. (Harchaoui & Mariani, 2022).

وتتجلى آثار الانقسام الجغرافي في عدة مظاهر، من أبرزها التفاوت في مستوى الخدمات العامة بين المناطق، واختلاف السياسات الاقتصادية والإدارية، وغياب العدالة في توزيع الموارد. كما يؤدي هذا الوضع إلى صعوبة تنفيذ السياسات الوطنية بشكل موحد، مما ينعكس سلباً على جهود التنمية والاستقرار (Misbah, 2025).

وعليه، يمكن القول إن الانقسام الجغرافي وتعدد مراكز النفوذ يمثلان تحدياً جوهرياً أمام وحدة الدولة واستقرارها، حيث يعكسان خللاً بنيوياً عميقاً في النظام السياسي، ويؤديان إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتآكل سيادتها. ومن ثم، فإن معالجة هذا النوع من الانقسام تتطلب تبني مقاربة شاملة تقوم على تعزيز سلطة الدولة المركزية، وبناء مؤسسات موحدة، وترسيخ الهوية الوطنية، إلى جانب تحقيق تنمية متوازنة تقلل من الفوارق بين المناطق، بما يساهم في إعادة توحيد الدولة وتحقيق الاستقرار المستدام.

### المحور الثاني: مؤسسات الدولة ووظائفها

تعدّ مؤسسات الدولة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي، إذ تمثل الإطار التنظيمي الذي تُمارس من خلاله السلطة السياسية ووظائفها المختلفة، وتُدار عبره شؤون المجتمع. ولا يمكن الحديث عن دولة مستقرة وفعالة دون وجود مؤسسات قوية وقادرة على أداء أدوارها بكفاءة، حيث تشكل هذه المؤسسات العمود الفقري لعملية الحكم، وأداة رئيسية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (Al-Amin, 2026; North, 1990).

وتتعدد مؤسسات الدولة من حيث طبيعتها ووظائفها، إذ تشمل المؤسسات التشريعية التي تضطلع بمهمة سن القوانين، والمؤسسات التنفيذية التي تتولى تنفيذ السياسات العامة، والمؤسسات القضائية التي تسهر على تطبيق القانون وتحقيق العدالة، إضافة إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية، والمؤسسات الاقتصادية والإدارية التي تدير الموارد العامة وتساهم في تحقيق التنمية. (Weber, 1978; Obeidi, 2020)

ويعتمد نجاح الدولة في أداء وظائفها على مدى تكامل هذه المؤسسات وقدرتها على العمل ضمن منظومة متناسقة تقوم على التعاون والتنسيق. وفي هذا السياق، حظي مفهوم المؤسسات باهتمام واسع في الأدبيات السياسية، حيث يُنظر إليها بوصفها "قواعد اللعبة" التي تنظم التفاعل بين الفاعلين السياسيين وتحدد سلوكهم (North, 1990). كما تؤكد أدبيات الحوكمة أن المؤسسات تمثل أدوات لتحقيق الحكم الرشيد، وضمان

سيادة القانون، وتعزيز المشاركة السياسية. (Fukuyama, 2013; Selmi, 2025). وترتبط قوة مؤسسات الدولة بدرجة استقلاليتها وفعاليتها، وقدرتها على العمل بعيداً عن الضغوط السياسية أو المصالح الضيقة، بما يضمن تحقيق الصالح العام. فكلما كانت المؤسسات أكثر استقلالاً وكفاءة، زادت قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز ثقة المواطنين بها، وهو ما يمثل أحد أهم مؤشرات جودة الحكم. (Acemoglu & Robinson, 2012; Brooke-Holland, 2024).

وفي هذا الإطار، تضطلع مؤسسات الدولة بمجموعة من الوظائف الأساسية التي تشكل جوهر عملها، من أبرزها الوظائف السياسية المرتبطة بإدارة السلطة وتنظيم العلاقات بين الفاعلين السياسيين، والوظائف الإدارية التي تتمثل في تقديم الخدمات العامة، والوظائف الاقتصادية التي تهدف إلى إدارة الموارد وتحقيق التنمية، إضافة إلى الوظائف الأمنية التي ترتبط بحفظ النظام العام وحماية الدولة من التهديدات (Weber, 1978).

غير أن فعالية هذه المؤسسات لا تتحدد فقط بوجودها الشكلي، بل تعتمد بشكل أساسي على قدرتها على الأداء الفعلي، ومدى انسجامها مع البيئة السياسية والاجتماعية التي تعمل فيها. ففي الدول التي تعاني من أزمات سياسية أو انقسامات حادة، تتعرض مؤسسات الدولة لضغوط كبيرة قد تؤدي إلى إضعافها أو تفككها، مما ينعكس سلباً على قدرتها على أداء وظائفها الأساسية ويهدد استقرار الدولة (Misbah, 2025; Acemoglu & Robinson, 2012).

وعليه، يهدف هذا المحور إلى تأصيل مفهوم مؤسسات الدولة من منظور نظري، من خلال استعراض تعريفها وأنواعها، وتحليل وظائفها المختلفة، وذلك تمهيداً لفهم مدى تأثير هذه المؤسسات بحالة الانقسام السياسي، وهو ما سيتم تناوله في المحور اللاحق من هذه الدراسة.

### المطلب الأول: مفهوم مؤسسات الدولة وتصنيفاتها الوظيفية

تعدّ مؤسسات الدولة من المفاهيم الأساسية في علم السياسة والإدارة العامة، إذ تمثل الإطار التنظيمي الذي تُمارس من خلاله السلطة السياسية ووظائفها المختلفة، وتُدار عبره شؤون المجتمع. ويشير مفهوم مؤسسات الدولة إلى مجموعة الهياكل والتنظيمات الرسمية التي تنشئها الدولة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وتقديم الخدمات العامة، وضمان تطبيق القوانين. ولا تقتصر هذه المؤسسات على كونها كيانات إدارية فحسب، بل تمثل أدوات مركزية لتحقيق الشرعية السياسية وتعزيز سيادة القانون (Al-Amin, 2026).

وقد تعددت تعريفات مؤسسات الدولة في الأدبيات الأكاديمية، إلا أنها تتفق في جوهرها على كونها منظومة من القواعد الرسمية وغير الرسمية، والإجراءات والهياكل التنظيمية التي تنظم عملية ممارسة السلطة داخل الدولة. وفي هذا السياق، تُفهم المؤسسات بوصفها "أنماطاً مستقرة نسبياً من القواعد التي توجه سلوك الفاعلين السياسيين وتحدد أدوارهم واختصاصاتهم"، بما يساهم في تحقيق الاستقرار والاستمرارية في إدارة الشأن العام. (North, 1990).

ويرتبط مفهوم مؤسسات الدولة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الدولة الحديثة، حيث تمثل هذه المؤسسات التعبير العملي عن قدرة الدولة على ممارسة السيادة وتنظيم الحياة السياسية. فكلما كانت المؤسسات قوية ومنظمة، زادت قدرة الدولة على فرض سيادتها وتحقيق الاستقرار، في حين يؤدي ضعفها إلى اختلال النظام السياسي. كما أن فعالية هذه المؤسسات تعتمد على مدى استقلاليتها، ووضوح اختصاصاتها، وخضوعها

لإطار قانوني منظم يضمن حسن أدائها. (Weber, 1978; Fukuyama, 2013). أما من حيث التصنيفات الوظيفية لمؤسسات الدولة، فيمكن تقسيمها إلى عدة فئات رئيسية وفقاً لطبيعة الوظائف التي تؤديها. وتأتي في مقدمة هذه التصنيفات المؤسسات السياسية، التي تشمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، حيث تضطلع الأولى بوضع القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة العامة، بينما تتولى

الثانية تنفيذ هذه القوانين وإدارة شؤون الدولة. ويُعد هذا التقسيم حجر الأساس في بناء الأنظمة السياسية الحديثة. (Weber, 1978)

كما تتدرج ضمن هذا التصنيف المؤسسات القضائية، التي تُعد الضامن الأساسي لتطبيق القانون وتحقيق العدالة، حيث تسهم في الفصل في النزاعات، وحماية الحقوق والحريات، وتعزيز الثقة في النظام القانوني. ويُعد استقلال القضاء من أهم الشروط التي تضمن فعالية هذه المؤسسات، وتعزز من سيادة القانون داخل الدولة. (Acemoglu & Robinson, 2012)

وتبرز أيضاً المؤسسات الأمنية والعسكرية، التي تضطلع بمهمة حفظ الأمن الداخلي وحماية الدولة من التهديدات الخارجية، حيث تمثل إحدى الركائز الأساسية لاستقرار الدولة. ويتطلب أداء هذه المؤسسات لوظائفها وجود إطار قانوني واضح يحدد صلاحياتها، ويضمن خضوعها للسلطة المدنية وعدم توظيفها لأغراض سياسية.

كما تشمل التصنيفات الوظيفية المؤسسات الاقتصادية والإدارية، التي تتولى إدارة الموارد العامة، وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. وتُعد كفاءة هذه المؤسسات عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة، وهو ما يربط بين قوة المؤسسات ومستوى الأداء الاقتصادي للدولة. (North, 1990)

ومن منظور حديث، يمكن التمييز بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث تشير الأولى إلى الهياكل القانونية المعترف بها، بينما تشمل الثانية الأعراف والتقاليد والشبكات الاجتماعية التي تؤثر في عملية صنع القرار. وغالباً ما يتداخل هذان النوعان في الواقع العملي، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف مؤسسي، مما يؤثر في فعالية النظام السياسي. (Fukuyama, 2013)

وعليه، يتضح أن مؤسسات الدولة تمثل منظومة متكاملة من الهياكل والقواعد التنظيمية التي تتفاعل فيما بينها لأداء وظائف متعددة، وأن تصنيفها وفقاً لطبيعتها ووظائفها يساهم في فهم طبيعتها ودورها في تحقيق الاستقرار والتنمية. كما أن قوة هذه المؤسسات وفعاليتها تُعد مؤشراً رئيسياً على قدرة الدولة على إدارة شؤونها بكفاءة، وهو ما يجعل دراستها ضرورة أساسية لفهم تأثير العوامل السياسية، وعلى رأسها الانقسام السياسي، على أدائها.

### الفرع الأول: الأسس النظرية لمفهوم مؤسسات الدولة

يُعد مفهوم مؤسسات الدولة من الركائز الأساسية في الفكر السياسي المعاصر، حيث يشكل محوراً مركزياً في تحليل طبيعة الدولة ووظائفها، ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار والتنمية. وقد شهد هذا المفهوم تطوراً ملحوظاً عبر مراحل تاريخية مختلفة، متأثراً بالتحويلات التي عرفتتها النظم السياسية، وبالتطورات النظرية في علم السياسة والإدارة العامة، مما أدى إلى تعدد المقاربات التي تناولت تفسيره وتحليله. (Amin, 2026)

في الإطار الكلاسيكي، ارتبط مفهوم مؤسسات الدولة بفكرة السلطة والتنظيم السياسي، حيث نظر المفكرون الأوائل إلى الدولة باعتبارها كياناً منظماً يقوم على مجموعة من المؤسسات التي تمارس السلطة وتحافظ على النظام. وفي هذا السياق، ركزت النظريات التقليدية على الهياكل الرسمية للدولة، مثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، باعتبارها التعبير المؤسسي عن السيادة، وهو ما يتماشى مع التصورات الكلاسيكية للدولة الحديثة. (Weber, 1978)

ومع تطور الفكر السياسي، ظهرت مقاربات حديثة وسّعت من مفهوم المؤسسات، بحيث لم تعد تقتصر على الهياكل الرسمية، بل أصبحت تشمل أيضاً القواعد والإجراءات والأعراف التي تنظم السلوك السياسي. وفي هذا الإطار، تُعرف المؤسسات بأنها "أنماط مستقرة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي توجه تفاعلات الفاعلين داخل النظام السياسي"، وهو ما يعكس تحولاً جوهرياً في فهم المؤسسات من مجرد هياكل تنظيمية إلى منظومات متكاملة تضبط السلوك السياسي. (North, 1990)

كما برزت المدرسة المؤسسية الحديثة (New Institutionalism) التي قدمت إسهامات نوعية في تحليل دور المؤسسات في الحياة السياسية، حيث ركزت على كيفية تأثير المؤسسات في سلوك الفاعلين السياسيين ونتائج العمليات السياسية. وتنقسم هذه المدرسة إلى عدة اتجاهات رئيسية، من أبرزها المؤسسية التاريخية

التي تهتم بتطور المؤسسات عبر الزمن، والمؤسسية العقلانية التي تنظر إلى المؤسسات كأدوات لتنظيم الخيارات الاستراتيجية للفاعلين، والمؤسسية السوسولوجية التي تركز على دور القيم والثقافة في تشكيل المؤسسات. (Hall & Taylor, 1996)

ويرتبط مفهوم مؤسسات الدولة أيضاً بمفهوم "الحوكمة"، الذي يشير إلى الكيفية التي تُدار بها شؤون الدولة، ومدى التزام المؤسسات بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. وفي هذا السياق، تُعد المؤسسات الفعالة شرطاً أساسياً لتحقيق الحكم الرشيد، حيث تسهم في تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتعزيز مشاركة مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار. (Fukuyama, 2013)

كما يتداخل هذا المفهوم مع مفهوم "بناء الدولة" (State Building) الذي يركز على عملية تطوير مؤسسات قوية وقادرة على أداء وظائفها بكفاءة. وفي هذا الإطار، تُعد المؤسسات أداة محورية لتحقيق الاستقرار السياسي، حيث تسهم في تقليل النزاعات، وتنظيم التنافس السياسي، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع. (Acemoglu & Robinson, 2012)

ومن جهة أخرى، يرتبط مفهوم مؤسسات الدولة بمفهوم "ضعف الدولة"، حيث يُعد تفكك المؤسسات أو ضعفها من أبرز مؤشرات هشاشة الدولة، إذ يؤدي ذلك إلى عجزها عن فرض القانون، وتقديم الخدمات، واحتكار استخدام القوة. وفي مثل هذه الحالات، تبرز أهمية بناء مؤسسات قوية وفعالة كمدخل أساسي لمعالجة الأزمات السياسية وتحقيق الاستقرار. (Selmi, 2025)

وعليه، يتضح أن الأسس النظرية لمفهوم مؤسسات الدولة تقوم على فهمها كمنظومة متكاملة من الهياكل والقواعد التي تنظم ممارسة السلطة داخل الدولة، وأن تحليل هذه المؤسسات يتطلب الأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والقانونية والاجتماعية التي تؤثر في أدائها. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة مؤسسات الدولة تُعد خطوة أساسية لفهم طبيعة النظام السياسي ومدى قدرته على التكيف مع التحديات المختلفة، خاصة في ظل الأزمات السياسية والانقسامات التي قد تؤثر في بنيته ووظائفه.

## الفرع الثاني: التصنيف الوظيفي لمؤسسات الدولة

مثل التصنيف الوظيفي لمؤسسات الدولة أحد المداخل التحليلية الأساسية لفهم طبيعة عمل النظام السياسي وآليات اشتغاله، إذ يقوم هذا التصنيف على تقسيم المؤسسات وفقاً للوظائف التي تؤديها داخل الدولة، وليس فقط على أساس بنيتها التنظيمية. ويسهم هذا المدخل في إبراز درجة التكامل بين مختلف مؤسسات الدولة، وتوضيح الأدوار التي تضطلع بها في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة. (Al-Amin, 2026)

وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف مؤسسات الدولة إلى مجموعة من الفئات الوظيفية الرئيسية، يأتي في مقدمتها المؤسسات السياسية، التي تشمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. حيث تضطلع السلطة التشريعية بسن القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة العامة وتعكس الإرادة الشعبية، بينما تتولى السلطة التنفيذية تنفيذ هذه القوانين وإدارة الشؤون اليومية للدولة من خلال صياغة السياسات العامة وتنفيذها. ويُعد التكامل والتنسيق بين هاتين السلطتين شرطاً أساسياً لضمان فعالية النظام السياسي واستقراره (Weber, 1978).

كما تندرج ضمن هذا التصنيف المؤسسات القضائية، التي تمثل حجر الزاوية في تحقيق العدالة وترسيخ سيادة القانون، حيث تضطلع بمهمة الفصل في النزاعات، وتفسير النصوص القانونية، وضمان حماية الحقوق والحريات. ويُعد استقلال القضاء من أهم المؤشرات على قوة الدولة ومثانة مؤسساتها، لما له من دور في الحد من التعسف في استخدام السلطة وتعزيز الثقة في النظام السياسي (Acemoglu & Robinson, 2012).

ومن بين الفئات الحيوية أيضاً المؤسسات الأمنية والعسكرية، التي تتولى مسؤولية حفظ الأمن الداخلي وحماية الدولة من التهديدات الخارجية. وتشمل هذه المؤسسات أجهزة الشرطة، والقوات المسلحة، والأجهزة الاستخباراتية، التي تسهم في ضمان الاستقرار ومنع الانفلات الأمني. ويتطلب أداء هذه المؤسسات لوظائفها وجود إطار قانوني واضح يحدد صلاحياتها، ويضمن خضوعها للسلطة المدنية، بما يمنع توظيفها لتحقيق أهداف سياسية أو فئوية. (Fukuyama, 2013)

كما تبرز المؤسسات الاقتصادية والإدارية، التي تضطلع بإدارة الموارد العامة، وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. وتُعد كفاءة هذه المؤسسات عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترتبط جودة أدائها بمستوى الرفاه الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. (North, 1990)

وفي سياق متصل، يمكن التمييز بين المؤسسات المركزية التي تعمل على مستوى الدولة ككل، والمؤسسات المحلية التي تمارس اختصاصاتها على مستوى الأقاليم أو البلديات. وتلعب المؤسسات المحلية دوراً مهماً في تعزيز اللامركزية الإدارية، وتقريب الخدمات من المواطنين، وتوسيع نطاق المشاركة المحلية في صنع القرار، مما يسهم في تحسين كفاءة الأداء الحكومي.

ومن منظور حديث، يشمل التصنيف الوظيفي أيضاً المؤسسات الرقابية، مثل هيئات مكافحة الفساد، وأجهزة الرقابة المالية والإدارية، التي تضطلع بدور أساسي في تعزيز الشفافية والمساءلة، ومراقبة أداء المؤسسات الأخرى، بما يسهم في تحسين كفاءة النظام الإداري والحد من مظاهر الفساد (Fukuyama, 2013).

ويلاحظ أن هذا التصنيف لا يعكس فقط تعدد مؤسسات الدولة، بل يكشف أيضاً عن درجة الترابط والتكامل بينها، حيث يعتمد نجاح الدولة في أداء وظائفها على مدى انسجام هذه المؤسسات وتعاونها في إطار قانوني ومؤسسي واضح. وفي المقابل، فإن غياب هذا التكامل أو حدوث خلل في توزيع الوظائف يؤدي إلى ضعف الأداء العام، ويفتح المجال أمام الصراعات المؤسسية وتداخل الاختصاصات.

ويتضح أن التصنيف الوظيفي لمؤسسات الدولة يُعد أداة تحليلية مهمة لفهم طبيعة عمل النظام السياسي، ودور كل مؤسسة في تحقيق الأهداف العامة للدولة. كما يسهم هذا التصنيف في الكشف عن مواطن القوة والضعف داخل البنية المؤسسية، وهو ما يمثل مدخلاً أساسياً لتحليل تأثير العوامل السياسية، وعلى رأسها الانقسام السياسي، على أداء هذه المؤسسات.

### المطلب الثاني: وظائف مؤسسات الدولة في الأنظمة السياسية الحديثة

تُعد وظائف مؤسسات الدولة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي نظام سياسي حديث، إذ تعكس طبيعة الدور الذي تؤديه الدولة في تنظيم الحياة العامة، وتحقيق الاستقرار، وتلبية احتياجات المجتمع. ولا تقتصر هذه الوظائف على البعد السياسي، بل تمتد لتشمل الأبعاد الإدارية والاقتصادية والأمنية والقانونية، بما يعكس شمولية الدور الذي تضطلع به مؤسسات الدولة في إدارة الشأن العام. (Al-Amin, 2026)

وفي إطار الأنظمة السياسية الحديثة، تتسم وظائف مؤسسات الدولة بالتنوع والتكامل، حيث تعمل ضمن منظومة مترابطة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية، من أبرزها الحفاظ على النظام العام، وضمان سيادة القانون، وتعزيز التنمية المستدامة، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. ويعتمد نجاح الدولة في تحقيق هذه الأهداف على مدى كفاءة مؤسساتها، وقدرتها على التنسيق والعمل المشترك في إطار قانوني ومؤسسي واضح. (Fukuyama, 2013)

وتبرز الوظائف السياسية كأحد أهم أدوار مؤسسات الدولة، حيث تشمل تنظيم عملية صنع القرار، وإدارة التنافس السياسي، وتمثيل الإرادة الشعبية عبر المؤسسات التشريعية. كما تتولى السلطة التنفيذية صياغة السياسات العامة وتنفيذها، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز شرعية النظام. وتُعد القدرة على إدارة الخلافات السياسية بوسائل سلمية ومؤسسية من أهم مؤشرات فعالية هذه الوظائف. (Weber, 1978)

كما تضطلع مؤسسات الدولة بـ **الوظائف الإدارية**، التي تتمثل في إدارة الجهاز الحكومي وتقديم الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والإسكان. وتعتمد جودة هذه الخدمات على كفاءة الإدارة العامة، ومدى التزامها بمبادئ الشفافية والمساءلة، وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المجتمع، وهو ما يعكس مستوى فعالية الدولة في أداء دورها الخدمي. (North, 1990)

وفي السياق ذاته، تؤدي مؤسسات الدولة **وظائف اقتصادية** محورية، حيث تتولى إدارة الموارد العامة، وصياغة السياسات الاقتصادية، وتنظيم الأنشطة الإنتاجية، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. وتشمل هذه الوظائف أيضاً معالجة الاختلالات الاقتصادية، مثل البطالة والتضخم، وتعزيز الاستثمار، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد. (Acemoglu & Robinson, 2012)

وتلعب الدولة كذلك دوراً محورياً في **الوظائف الأمنية**، التي تهدف إلى حفظ النظام العام وحماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية. وتشمل هذه الوظائف مكافحة الجريمة، وتأمين الحدود، والحفاظ على الاستقرار الداخلي. ويُعد احتكار الدولة لاستخدام القوة أحد أهم الشروط التي تضمن فعالية هذه الوظائف، ويُشكل عنصراً أساسياً في سيادة الدولة. (Weber, 1978)

كما تشمل وظائف مؤسسات الدولة **الوظائف القانونية والقضائية**، التي تتمثل في تطبيق القوانين، وتحقيق العدالة، وحماية الحقوق والحريات. ويُعد استقلال القضاء أحد الركائز الأساسية لضمان نزاهة هذه الوظائف، حيث يساهم في تعزيز الثقة في النظام القانوني وضمان المساواة أمام القانون (Acemoglu & Robinson, 2012).

ومن ناحية أخرى، تؤدي مؤسسات الدولة **وظائف تنظيمية ورقابية**، تهدف إلى ضبط أداء المؤسسات المختلفة، ومراقبة تنفيذ السياسات العامة، ومكافحة الفساد. وتضطلع بهذه الوظائف هيئات الرقابة المالية والإدارية، التي تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي (Fukuyama, 2013).

وفي الأنظمة السياسية الحديثة، برزت أيضاً **الوظائف التنموية والاجتماعية**، حيث تسعى الدولة إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الفئات والمناطق. وتُعد هذه الوظائف من أبرز مؤشرات نجاح الدولة في تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الاجتماعي.

#### الفرع الأول: الوظائف السياسية والإدارية لمؤسسات الدولة

تُعدّ الوظائف السياسية والإدارية من أبرز الأدوار التي تضطلع بها مؤسسات الدولة في الأنظمة السياسية الحديثة، حيث تمثل الإطار العملي الذي تُمارس من خلاله السلطة، وتُدار عبره شؤون المجتمع. وتعكس هذه الوظائف طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار والتنظيم الفعال للحياة العامة. (Al-Amin, 2026)

فعلى مستوى **الوظائف السياسية**، تؤدي مؤسسات الدولة دوراً محورياً في تنظيم عملية صنع القرار، وإدارة التنافس بين القوى السياسية ضمن إطار قانوني ومؤسسي يضمن السلمية والاستقرار. وتشمل هذه الوظائف صياغة السياسات العامة، وسن التشريعات، وتمثيل الإرادة الشعبية من خلال المؤسسات المنتخبة، مثل البرلمانات والمجالس التشريعية. كما تتولى السلطة التنفيذية تنفيذ هذه السياسات وتوجيه العمل الحكومي بما يحقق الأهداف الوطنية. (Weber, 1978)

وتبرز أهمية الوظائف السياسية في تحقيق التوازن داخل النظام السياسي، من خلال توزيع الصلاحيات بين السلطات، ومنع تركّز السلطة في جهة واحدة، بما يعزز مبدأ الفصل بين السلطات. كما تساهم هذه الوظائف في تعزيز الشرعية السياسية، من خلال إتاحة الفرص للمواطنين للمشاركة في العملية السياسية عبر الانتخابات أو من خلال قنوات التعبير المختلفة، وهو ما يشكل أحد أسس الاستقرار السياسي (Acemoglu & Robinson, 2012).

كما تشمل الوظائف السياسية إدارة الأزمات والصراعات، حيث تعمل مؤسسات الدولة على احتواء النزاعات بين الفاعلين السياسيين عبر آليات مؤسسية، مثل الحوار والتفاوض والتسويات السياسية، بما يمنع تحولها إلى صراعات مفتوحة تهدد كيان الدولة. وتُعد القدرة على إدارة الخلافات بشكل مؤسسي مؤشراً أساسياً على نضج النظام السياسي وفعاليتها. (Fukuyama, 2013)

أما فيما يتعلق بـ **الوظائف الإدارية**، فإنها تمثل الجانب التنفيذي لعمل الدولة، حيث تتولى مؤسساتها إدارة الجهاز الحكومي، وتنفيذ السياسات العامة، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وتشمل هذه الوظائف تنظيم العمل داخل الإدارات الحكومية، وتنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات، وضمان حسن سير المرافق العامة بكفاءة وفعالية. (North, 1990)

وتعتمد فعالية الوظائف الإدارية على مجموعة من العوامل، من أبرزها كفاءة الجهاز الإداري، ووضوح الهياكل التنظيمية، وتوفير الموارد البشرية والمالية، إضافة إلى الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة، مثل الشفافية والمساءلة والكفاءة. كما يساهم تحديث الإدارة العامة وتبني الأساليب الحديثة في تحسين جودة الخدمات وتعزيز رضا المواطنين. (Fukuyama, 2013)

وتلعب الوظائف الإدارية دوراً مهماً في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال ضمان توزيع الخدمات بشكل متوازن بين مختلف فئات المجتمع والمناطق الجغرافية، مما يسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية وتعزيز الاستقرار. وفي هذا السياق، تُعد الإدارة الفعالة أداة أساسية لتحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة. ومن المهم الإشارة إلى أن الوظائف السياسية والإدارية تتداخل بشكل كبير في الواقع العملي، حيث تعتمد الوظائف السياسية على الجهاز الإداري في تنفيذ السياسات، بينما يتأثر الأداء الإداري بالتوجهات السياسية للنظام. ويعكس هذا التداخل طبيعة العلاقة التكاملية بين السياسة والإدارة، حيث لا يمكن تحقيق فعالية إحداهما بمعزل عن الأخرى.

### الفرع الثاني: الوظائف الاقتصادية والأمنية لمؤسسات الدولة

تُعد الوظائف الاقتصادية والأمنية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها مؤسسات الدولة في الأنظمة السياسية الحديثة، إذ تعكس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار المعيشي للمجتمع، وضمان الأمن الداخلي والخارجي. ولا يمكن لأي نظام سياسي أن يحافظ على استمراريته وشرعيته دون أداء فعال لهاتين الوظيفتين، نظراً لارتباطهما المباشر بحياة المواطنين واستقرار الدولة. (Al-Amin, 2026) فعلى مستوى الوظائف الاقتصادية، تضطلع مؤسسات الدولة بدور محوري في إدارة الموارد العامة، وتوجيه النشاط الاقتصادي، وصياغة السياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه الوظائف إعداد الخطط الاقتصادية، وتنظيم الأسواق، وتحفيز الاستثمار، وتهيئة بيئة ملائمة للنشاط الاقتصادي، بما يسهم في تحقيق النمو ورفع مستوى المعيشة. (North, 1990)

كما تتولى الدولة مسؤولية تحقيق العدالة في توزيع الموارد من خلال السياسات المالية، مثل الضرائب والإنفاق العام، بهدف تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع. وفي هذا السياق، تؤدي المؤسسات الاقتصادية دوراً مهماً في معالجة الاختلالات، مثل البطالة والتضخم، وتحقيق الاستقرار المالي، وهو ما يُعد شرطاً أساسياً للاستقرار السياسي. (Acemoglu & Robinson, 2012) وتكتسب الوظائف الاقتصادية أهمية خاصة في الدول الريعية التي تعتمد على الموارد الطبيعية، حيث تصبح إدارة هذه الموارد عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية أو في تكريس الصراع، في حال غياب الشفافية والعدالة في توزيع العوائد. ومن ثم، تُعد كفاءة المؤسسات الاقتصادية مؤشراً رئيسياً على قوة الدولة وقدرتها على تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

أما فيما يتعلق بـ **الوظائف الأمنية**، فإنها تمثل الأساس الذي تقوم عليه سيادة الدولة واستقرارها، حيث تضطلع مؤسسات الدولة بمهمة حفظ الأمن الداخلي، وحماية المجتمع من التهديدات المختلفة، سواء كانت داخلية أو خارجية. وتشمل هذه الوظائف الحفاظ على النظام العام، ومكافحة الجريمة، وتأمين الحدود، والتصدي للمخاطر الأمنية. (Weber, 1978)

ويُعد احتكار الدولة لاستخدام القوة أحد أهم مقومات هذه الوظيفة، حيث يؤدي غيابه إلى ظهور قوى مسلحة موازية، مما يقوض سلطة الدولة ويفتح المجال أمام الفوضى وعدم الاستقرار. كما تتطلب هذه الوظائف وجود أجهزة أمنية وعسكرية منظمة وفعالة، تعمل ضمن إطار قانوني واضح يحدد صلاحياتها، ويضمن خضوعها للسلطة المدنية، بما يمنع تسييسها أو استخدامها لأغراض فئوية. (Fukuyama, 2013) وتلعب المؤسسات الأمنية دوراً محورياً في دعم الاستقرار السياسي، من خلال توفير بيئة آمنة تتيح ممارسة الأنشطة السياسية والاقتصادية بشكل طبيعي. وفي هذا السياق، يرتبط الأمن ارتباطاً وثيقاً بالتنمية، حيث لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام في ظل غياب الاستقرار الأمني.

ومن الجدير بالذكر أن الوظائف الاقتصادية والأمنية تتداخل بشكل كبير، حيث يؤثر الوضع الاقتصادي بشكل مباشر في مستوى الاستقرار الأمني، كما يؤثر الأمن في قدرة الدولة على تحقيق التنمية. ففي حالات الأزمات الاقتصادية، قد ترتفع معدلات الجريمة وعدم الاستقرار، بينما يؤدي تدهور الوضع الأمني إلى تعطيل النشاط الاقتصادي وهروب الاستثمارات، مما يخلق حلقة مفرغة من عدم الاستقرار.

### المحور الثالث: انعكاسات الانقسام السياسي على أداء مؤسسات الدولة

يُعدّ الانقسام السياسي من أبرز العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في أداء مؤسسات الدولة، حيث ينعكس على كفاءتها وفعاليتها، ويحدّ من قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية. ففي ظل وجود انقسام سياسي حاد، تتعرض مؤسسات الدولة لضغوط متزايدة تؤدي إلى إضعاف بنيتها التنظيمية، وتفكك أدوارها، وتحولها في كثير من الأحيان من أدوات لخدمة الصالح العام إلى أدوات للصراع بين القوى السياسية المتنافسة (North, 1990; Fukuyama, 2013).

وتتجلى انعكاسات الانقسام السياسي على عدة مستويات مترابطة، تبدأ بالمستوى المؤسسي، حيث يؤدي تعدد مراكز السلطة وازدواجية المؤسسات إلى تضارب القرارات والسياسات، وغياب التنسيق بين الجهات المختلفة، مما ينعكس سلباً على كفاءة الأداء العام (Acemoglu & Robinson, 2012). كما يظهر هذا التأثير في تراجع مستوى الخدمات العامة، نتيجة ضعف الجهاز الإداري وانشغاله بالصراعات السياسية بدلاً من التركيز على تلبية احتياجات المواطنين.

كما يمتد تأثير الانقسام السياسي إلى مستوى الشرعية، حيث يؤدي تعدد الجهات التي تدعي تمثيل الدولة إلى إضعاف ثقة المواطنين في مؤسساتها، وتقويض العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو ما يؤدي إلى تآكل استقلالية المؤسسات وفقدانها للحياة (Fukuyama, 2013).

ولا يقتصر أثر الانقسام السياسي على الجوانب المؤسسية، بل يمتد إلى الأبعاد الاقتصادية والأمنية، حيث يؤدي إلى سوء إدارة الموارد، وتراجع الاستثمارات، وانتشار الفساد، إضافة إلى ضعف السيطرة الأمنية وظهور قوى موازية تنافس الدولة في ممارسة السلطة (Harchaoui & Mariani, 2022). كما يسهم استمرار هذه الحالة في تحويل الانقسام إلى ظاهرة مزمنة، تُضعف البنية المؤسسية تدريجياً، وتجعل إعادة بناء الدولة أكثر تعقيداً.

وعليه، يهدف هذا المحور إلى تحليل انعكاسات الانقسام السياسي على أداء مؤسسات الدولة، من خلال دراسة تأثيره على الكفاءة المؤسسية، وانتشار الفساد، ومستوى الاستقرار العام.

### المطلب الأول: تأثير الانقسام السياسي على الكفاءة المؤسسية

يُعدّ مفهوم الكفاءة المؤسسية من المؤشرات الأساسية لتقييم أداء مؤسسات الدولة، حيث يشير إلى قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. غير أن هذه الكفاءة تتعرض لاختلالات واضحة في ظل الانقسام السياسي، نتيجة تعدد مراكز القرار وازدواجية المؤسسات (North, 1990).

ففي هذا السياق، يؤدي تضارب السياسات وغياب التنسيق بين المؤسسات إلى بطء عملية اتخاذ القرار أو اتخاذ قرارات متناقضة، مما يضعف الأداء الحكومي. كما أن غياب مرجعية موحدة يحدّ من قدرة المؤسسات على وضع استراتيجيات طويلة الأمد، ويؤثر سلباً على التخطيط والتنفيذ (Acemoglu & Robinson, 2012).

كما يسهم الانقسام السياسي في تسييس المؤسسات، حيث تتحول إلى أدوات لخدمة القوى المتنافسة، مما يؤدي إلى تراجع المهنية وتغليب الاعتبارات السياسية على المعايير الإدارية (Fukuyama, 2013). ومن جهة أخرى، يؤدي ضعف التنسيق المؤسسي إلى ازدواجية العمل وإهدار الموارد، وتعطيل تنفيذ السياسات العامة، مما ينعكس سلباً على تحقيق الأهداف التنموية. كما تتأثر الموارد البشرية، حيث يتم التوظيف على أساس الولاءات السياسية، مما يؤدي إلى ضعف الأداء الإداري وتراجع جودة الخدمات. كما يؤدي هذا الوضع إلى إضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، مما يوسع الفجوة بين الدولة والمجتمع، ويؤدي إلى تراجع الامتثال للقوانين وزيادة الاعتماد على البدائل غير الرسمية.

### الفرع الأول: تراجع الكفاءة والفعالية المؤسسية

يُعدّ تراجع الكفاءة والفعالية المؤسسية من أبرز النتائج المباشرة لحالة الانقسام السياسي، حيث تتأثر قدرة مؤسسات الدولة على أداء وظائفها الأساسية بشكل واضح في ظل تعدد مراكز السلطة وغياب التنسيق المؤسسي. وتُشير الكفاءة المؤسسية إلى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة لتحقيق أهدافها، في حين تعكس الفعالية مدى نجاحها في تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع. وفي سياق الانقسام السياسي،

يتعرض هذان البعدان لاختلال بنيوي يؤدي إلى ضعف الأداء العام للدولة (North, 1990; Fukuyama, 2013).

فمن حيث الكفاءة، يؤدي الانقسام السياسي إلى إهدار الموارد نتيجة الازدواجية في العمل، حيث قد تقوم مؤسسات موازية بأداء نفس المهام دون تنسيق فيما بينها، مما يترتب عليه تكرار الجهود وزيادة التكاليف دون تحقيق نتائج ملموسة. كما يسهم تضارب القرارات والسياسات في تعطيل تنفيذ البرامج الحكومية، وإبطاء عملية اتخاذ القرار، الأمر الذي يقلل من كفاءة الأداء المؤسسي (Acemoglu & Robinson, 2012).

أما من حيث الفعالية، فإن الانقسام السياسي يضعف قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها نتيجة غياب رؤية استراتيجية موحدة، وتشتت الأولويات بين الأطراف المتنافسة. ففي ظل غياب سلطة مركزية قادرة على توحيد التوجهات، تصبح السياسات العامة عرضة للتغيير المستمر أو التنفيذ الجزئي، مما يؤدي إلى ضعف نتائجها وعدم تحقيق الأهداف المرجوة. (Fukuyama, 2013)

كما يسهم الانقسام السياسي في إضعاف التنسيق بين المؤسسات المختلفة، حيث تعمل كل جهة وفقاً لأجندتها الخاصة دون وجود إطار تنسيقي جامع، مما يؤدي إلى تداخل الاختصاصات وخلل في توزيع الأدوار والمسؤوليات، وينعكس ذلك سلباً على كفاءة الأداء العام. وفي هذا السياق، يؤدي تسييس المؤسسات إلى اتخاذ القرارات بناءً على اعتبارات سياسية بدلاً من المعايير المهنية، مما يضعف جودة الأداء ويؤدي إلى انخفاض مستوى الخدمات المقدمة. (North, 1990)

ومن جهة أخرى، يسهم نظام المحاصصة السياسية في تعيين كوادر غير مؤهلة في المناصب الإدارية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الجهاز الإداري وتقليل إنتاجيته، ويؤثر سلباً على جودة الأداء المؤسسي. كما يظهر هذا التراجع في ضعف القدرة على التخطيط الاستراتيجي، حيث تعجز المؤسسات عن وضع خطط طويلة الأمد نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي، مما يؤدي إلى التركيز على الحلول قصيرة المدى وإهمال السياسات التنموية المستدامة. (Acemoglu & Robinson, 2012)

ويؤدي الانقسام السياسي كذلك إلى تعطيل تنفيذ السياسات العامة نتيجة الصراع بين الجهات المختلفة، مما يحد من قدرة الدولة على الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية. وينعكس هذا الوضع في تراجع مستوى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، نتيجة ضعف التنسيق وسوء إدارة الموارد.

كما يفضي تراجع الكفاءة والفعالية المؤسسية إلى إضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، حيث يشعر المواطن بعدم قدرتها على تلبية احتياجاته، مما يدفعه إلى اللجوء إلى بدائل غير رسمية، وهو ما يعمق من حالة الضعف المؤسسي ويقوض العلاقة بين الدولة والمجتمع. (Fukuyama, 2013)

وعليه، يتضح أن الانقسام السياسي يؤدي إلى تراجع واضح في الكفاءة والفعالية المؤسسية من خلال إضعاف التنسيق، وتسييس عملية اتخاذ القرار، وتعطيل السياسات العامة، وسوء استخدام الموارد. كما أن استمرار هذه الحالة يفضي إلى تآكل تدريجي في قدرة الدولة على أداء وظائفها، مما يجعل معالجة الانقسام السياسي شرطاً أساسياً لاستعادة كفاءة المؤسسات وتعزيز فعاليتها.

### الفرع الثاني: تفشي الفساد الإداري والمالي

يُعدّ الفساد الإداري والمالي من أبرز الظواهر التي تتفاقم في ظل الانقسام السياسي، حيث يوفر هذا الانقسام بيئة مؤاتية لانتشار ممارسات الفساد نتيجة ضعف مؤسسات الدولة وتراجع آليات الرقابة والمساءلة. ويُقصد بالفساد الإداري إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة، سواء عبر المحاباة أو التلاعب بالإجراءات، بينما يشير الفساد المالي إلى سوء استخدام الموارد العامة، مثل الاختلاس والرشوة وتبديد المال العام. (Fukuyama, 2013; North, 1990)

وفي سياق الانقسام السياسي، يؤدي تعدد مراكز السلطة وضعف المرجعيات القانونية إلى غياب الرقابة الموحدة على أداء المؤسسات، مما يفتح المجال أمام استغلال هذا الوضع لتحقيق مكاسب شخصية أو فئوية. كما يسهم تضارب الصلاحيات بين المؤسسات المتنافسة في إضعاف القدرة على محاسبة المسؤولين، وهو ما يفضي إلى اتساع نطاق الفساد وترسخه داخل البنية المؤسسية. (Acemoglu & Robinson, 2012)

كما يؤدي تسييس المؤسسات إلى تعميق ظاهرة الفساد، حيث يتم تعيين الأفراد في المناصب الإدارية بناءً على الولاءات السياسية بدلاً من معايير الكفاءة والاستحقاق، مما يضعف المهنية داخل المؤسسات ويزيد من فرص استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة. وفي هذا السياق، تتحول المؤسسات إلى أدوات لخدمة أطراف سياسية معينة، بدلاً من أن تكون كيانات تعمل لتحقيق الصالح العام (North, 1990).

ويسهم الانقسام السياسي كذلك في إضعاف الشفافية في إدارة الموارد العامة، خاصة في الدول الريعية التي تعتمد على الموارد الطبيعية، حيث تصبح هذه الموارد محوراً للصراع بين القوى المتنافسة. ويؤدي غياب الرقابة الفعالة إلى سوء إدارة هذه الموارد وتوجيهها لخدمة مصالح ضيقة، بدلاً من استخدامها لتحقيق التنمية الشاملة. (Acemoglu & Robinson, 2012)

كما تتجلى مظاهر الفساد الإداري والمالي في تعطيل الإجراءات، وفرض الرشاوى، واستغلال النفوذ، مما يؤدي إلى إضعاف كفاءة الجهاز الإداري وتراجع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وتمتد هذه الآثار إلى قطاعات حيوية، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، نتيجة سوء إدارة الموارد وضعف التخطيط المؤسسي. ومن جهة أخرى، يؤدي الانقسام السياسي إلى إضعاف المؤسسات الرقابية، مثل هيئات مكافحة الفساد وأجهزة الرقابة المالية، حيث قد تخضع هذه المؤسسات لتأثيرات سياسية أو يتم تهميش دورها، مما يقلل من قدرتها على أداء وظائفها بفعالية. كما يسهم غياب التنسيق بين هذه الجهات في صعوبة كشف حالات الفساد ومحاسبة مرتكبيها. (Fukuyama, 2013)

كما يسهم الفساد في إعادة إنتاج الانقسام السياسي ذاته، حيث تستخدم بعض الأطراف الموارد المالية لتعزيز نفوذها السياسي وتمويل أنشطتها، مما يؤدي إلى تغذية الصراع واستمراره. وفي هذه الحالة، يتحول الفساد من ظاهرة عرضية إلى جزء بنيوي في النظام السياسي. (Harchaoui & Mariani, 2022)

وتتمثل أبرز آثار الفساد الإداري والمالي في تراجع الثقة في مؤسسات الدولة، حيث يشعر المواطن بعدم العدالة في توزيع الموارد وضعف كفاءة المؤسسات، مما يؤدي إلى تراجع الانتماء للدولة وزيادة الاعتماد على الشبكات غير الرسمية. كما يؤدي الفساد إلى هروب الاستثمارات وتراجع النمو الاقتصادي، وهو ما يعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. (Acemoglu & Robinson, 2012)

وعليه، يتضح أن تفشي الفساد الإداري والمالي يمثل أحد أخطر انعكاسات الانقسام السياسي، لما له من آثار مباشرة على كفاءة مؤسسات الدولة واستقرارها. ومن ثم، فإن الحد من هذه الظاهرة يتطلب تعزيز آليات الرقابة والمساءلة، وتوحيد المؤسسات، وترسيخ مبادئ الشفافية وسيادة القانون، بما يسهم في بناء منظومة مؤسسية قادرة على تحقيق الاستقرار والتنمية.

### المطلب الثاني: تأثير الانقسام السياسي على الاستقرار العام للدولة

يُعدّ الاستقرار العام للدولة أحد الأهداف الجوهرية التي تسعى الأنظمة السياسية الحديثة إلى تحقيقها، نظراً لدوره المحوري في ضمان استمرارية الدولة وقدرتها على أداء وظائفها المختلفة. ويشمل هذا الاستقرار أبعاداً مترابطة، من أبرزها الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، حيث تتكامل هذه الأبعاد لتشكّل الإطار العام الذي تعمل من خلاله مؤسسات الدولة. غير أن هذا الاستقرار يتعرض لتهديدات جوهرية في ظل حالات الانقسام السياسي، التي تؤدي إلى إضعاف الدولة وتقويض قدرتها على الحفاظ على توازنها الداخلي. (Fukuyama, 2013; North, 1990)

فعلى مستوى الاستقرار السياسي، يؤدي الانقسام السياسي إلى تصاعد التوتر بين القوى المتنافسة نتيجة الصراع على الشرعية والسلطة، مما يعيق عملية صنع القرار ويؤدي إلى تعطيل المؤسسات السياسية. كما يسهم تعدد مراكز السلطة وازدواجية المؤسسات في خلق حالة من الغموض وعدم اليقين في بنية النظام السياسي، وهو ما ينعكس سلباً على فعالية الحكم ويزيد من احتمالات الأزمات السياسية. (Acemoglu & Robinson, 2012)

أما فيما يتعلق بالاستقرار الأمني، فإن الانقسام السياسي يؤدي إلى إضعاف سيطرة الدولة على أجهزتها الأمنية والعسكرية، وظهور قوى موازية تنافسها في ممارسة السلطة، مما يقوض احتكار الدولة لاستخدام

القوة ويهدد الأمن الداخلي. وفي هذا السياق، يصبح الأمن رهينة لتوازنات القوى بين الأطراف المتنافسة، بدلاً من أن يكون وظيفة سيادية حصرية للدولة. (Weber, 1978; Harchaoui & Mariani, 2022) وعلى الصعيد الاقتصادي، ينعكس الانقسام السياسي سلباً على الأداء الاقتصادي، نتيجة غياب سياسات اقتصادية موحدة وتضارب القرارات المتعلقة بإدارة الموارد. كما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات، وارتفاع معدلات الفساد، وسوء توزيع الموارد، مما يفضي إلى تقادم الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، ويقوض فرص تحقيق التنمية المستدامة. (Acemoglu & Robinson, 2012) كما يمتد تأثير الانقسام السياسي إلى البعد الاجتماعي، حيث يسهم في تعميق الانقسامات داخل المجتمع نتيجة تصاعد الاستقطاب السياسي، وتغليب الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية. ويؤدي ذلك إلى تراجع التماسك الاجتماعي وزيادة حدة التوترات بين مكونات المجتمع، مما يشكل تهديداً مباشراً للسلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي. (Fukuyama, 2013) ومن جهة أخرى، يؤدي استمرار الانقسام السياسي إلى إضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، نتيجة عزوها عن تحقيق الاستقرار وتلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يخلق فجوة متزايدة بين الدولة والمجتمع. ويترتب على ذلك تراجع الامتثال للقوانين، وزيادة الاعتماد على الشبكات غير الرسمية، وهو ما يعمق حالة الهشاشة المؤسسية ويزيد من عدم الاستقرار. (North, 1990) كما يسهم الانقسام السياسي في إعاقة جهود التنمية، حيث تتحول الأولويات من تحقيق التنمية المستدامة إلى إدارة الصراع على السلطة. وفي هذا السياق، تتعطل المشاريع التنموية، وتراجع قدرة الدولة على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، مما يؤثر سلباً على مستوى المعيشة ويحد من فرص النمو الاقتصادي. وعليه، يتضح أن الانقسام السياسي يمثل عاملاً بنوياً مهدداً لاستقرار العام للدولة، نظراً لتأثيره المتداخل على مختلف الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، فإن تحقيق الاستقرار يتطلب معالجة جذور الانقسام السياسي، وتعزيز التوافق الوطني، وتوحيد المؤسسات، بما يسهم في بناء دولة قادرة على تحقيق التوازن والاستقرار المستدام.

### الفرع الأول: تداعيات الانقسام على الاستقرار السياسي

يُعدّ الاستقرار السياسي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، إذ يرتبط بقدرتها على إدارة شؤونها العامة بفعالية، وضمان استمرارية مؤسساتها، وتحقيق التوازن بين مختلف القوى السياسية. غير أن هذا الاستقرار يتعرض لتهديدات جوهرية في ظل وجود انقسام سياسي، حيث يؤدي هذا الانقسام إلى إضعاف النظام السياسي وتقويض قدرته على تحقيق التماسك الداخلي. (Fukuyama, 2013; North, 1990).

ففي سياق الانقسام السياسي، تتعدد مراكز السلطة وتتنافس القوى السياسية على الشرعية، مما يفضي إلى حالة من الغموض وعدم اليقين في بنية النظام السياسي. ويترتب على ذلك ضعف عملية صنع القرار نتيجة تضارب المصالح وتباين الأجندات بين الأطراف المتنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل السياسات العامة وتأخير تنفيذها، ويحدّ من فعالية الحكم. (Acemoglu & Robinson, 2012) كما يؤدي الانقسام السياسي إلى إضعاف المؤسسات السياسية، مثل البرلمانات والحكومات، حيث تتحول هذه المؤسسات إلى ساحات للصراع بدلاً من أن تكون أدوات لتنظيم الحياة السياسية. وفي هذا السياق، تفقد المؤسسات قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، مثل سن التشريعات أو تنفيذ السياسات العامة، مما ينعكس سلباً على استقرار النظام السياسي. (Fukuyama, 2013)

ومن أبرز تداعيات الانقسام السياسي تعثر العملية السياسية، حيث يؤدي غياب التوافق بين الأطراف المتنافسة إلى تعطيل الانتخابات أو تأجيلها، وفشل المبادرات السياسية الرامية إلى تحقيق الاستقرار. كما يسهم هذا الوضع في إطالة أمد المراحل الانتقالية، وتحويلها إلى حالة مزمّنة من عدم الاستقرار السياسي. (Brooke-Holland, 2024).

كما يرتبط الانقسام السياسي بتصاعد الاستقطاب بين القوى السياسية، حيث تنقسم إلى معسكرات متنافسة، تتبنى مواقف متشددة، مما يقلل من فرص الحوار والتوافق. وفي هذا الإطار، تترجع ثقافة التسوية السياسية،

ويزداد الميل نحو تبني استراتيجيات إقصائية، الأمر الذي يعمق الانقسام ويزيد من حدته (Fukuyama, 2013).

ويؤدي هذا الوضع إلى تآكل الشرعية السياسية، حيث تتعدد الجهات التي تدعي تمثيل الدولة، مما يضعف ثقة المواطنين في النظام السياسي. ويترتب على ذلك تراجع المشاركة السياسية، وضعف الامتثال للقوانين، وهو ما يعمق من حالة عدم الاستقرار. (North, 1990)

ومن جهة أخرى، يسهم الانقسام السياسي في فتح المجال أمام التدخلات الخارجية، حيث تسعى بعض القوى الإقليمية والدولية إلى دعم أطراف معينة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، مما يزيد من تعقيد الأزمة ويؤثر سلباً على الاستقرار السياسي. وفي بعض الحالات، تتحول الدولة إلى ساحة صراع بالوكالة، الأمر الذي يعمق الانقسام ويطيل أمده. (Harchaoui & Mariani, 2022)

كما يؤدي الانقسام السياسي إلى إضعاف قدرة الدولة على إدارة الأزمات، حيث تعجز المؤسسات المنقسمة عن اتخاذ قرارات حاسمة لمواجهة التحديات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية، مما يزيد من حدة الأزمات ويهدد استقرار الدولة بشكل عام. (Acemoglu & Robinson, 2012)

### الفرع الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للانقسام السياسي

يُعدّ الاستقرار الاقتصادي أحد المقومات الأساسية لاستقرار الدولة واستمرارها، إذ يرتبط بقدرتها على تحقيق التنمية، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. غير أن هذا الاستقرار يتعرض لاختلالات جوهرية في ظل حالات الانقسام السياسي، التي تؤدي إلى إضعاف الأداء الاقتصادي وتعطيل السياسات التنموية، وإحداث اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني (North, 1990; Acemoglu & Robinson, 2012).

ففي سياق الانقسام السياسي، تتأثر إدارة الموارد الاقتصادية بشكل مباشر نتيجة تعدد الجهات التي تتحكم في هذه الموارد، خاصة في الدول الريعية التي تعتمد على الموارد الطبيعية مثل النفط. ويؤدي هذا الوضع إلى غياب التنسيق في إدارة الإيرادات العامة، وتوجيهها لخدمة مصالح سياسية ضيقة بدلاً من توظيفها لتحقيق التنمية الشاملة، كما يسهم في ضعف التخطيط الاقتصادي وغياب رؤية استراتيجية موحدة لإدارة الاقتصاد. (Acemoglu & Robinson, 2012)

كما يؤدي الانقسام السياسي إلى تضارب السياسات الاقتصادية، حيث تتبنى الجهات المتنافسة قرارات اقتصادية متعارضة، مما يخلق حالة من عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. وينعكس ذلك سلباً على ثقة المستثمرين، ويؤدي إلى تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهروب رؤوس الأموال، وهو ما يضعف معدلات النمو الاقتصادي. (Fukuyama, 2013)

ومن أبرز الانعكاسات الاقتصادية أيضاً ارتفاع معدلات الفساد الإداري والمالي، نتيجة ضعف الرقابة وتعدد مراكز القرار، مما يؤدي إلى سوء استخدام الموارد العامة وتراجع كفاءة الإنفاق الحكومي. كما يسهم الفساد في زيادة الأعباء المالية على الدولة، ويحد من قدرتها على تنفيذ المشاريع التنموية (Acemoglu & Robinson, 2012).

كما يتسبب الانقسام السياسي في تدهور مستوى الخدمات العامة، نتيجة ضعف كفاءة المؤسسات الاقتصادية والإدارية وسوء إدارة الموارد، مما يؤثر على قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. ويؤدي ذلك إلى تراجع مستوى المعيشة وزيادة الأعباء على المواطنين.

ويؤدي الانقسام السياسي كذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، نتيجة تعطيل الأنشطة الاقتصادية وضعف الإنتاج وتراجع الاستثمارات، إضافة إلى عدم استقرار الأسعار بسبب غياب سياسات اقتصادية موحدة، مما يزيد من الضغوط المعيشية. (North, 1990)

كما يظهر تأثير الانقسام في اختلال توزيع الموارد بين المناطق، حيث تستفيد بعض المناطق الخاضعة لسيطرة أطراف سياسية معينة من نصيب أكبر من الموارد، في حين تعاني مناطق أخرى من التهميش، مما يعمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من حدة التوترات داخل المجتمع.

ويؤدي الانقسام السياسي أيضاً إلى تعطيل المشاريع التنموية، نتيجة غياب الاستقرار وصعوبة تنفيذ الخطط طويلة الأمد، مما يحدّ من قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة، ويضعف دورها في التخطيط الاقتصادي، ويزيد من الاعتماد على الحلول المؤقتة.

وفي هذا السياق، يرتبط الانقسام السياسي بظهور ما يُعرف بـ"اقتصاد الصراع"، حيث تتحول الأنشطة الاقتصادية إلى أدوات لدعم الصراع السياسي، من خلال تمويل الجماعات المسلحة أو تعزيز النفوذ السياسي، مما يؤدي إلى تشويه بنية الاقتصاد الوطني وإضعافه (Harchaoui & Mariani, 2022). وعليه، يتضح أن الانقسام السياسي يمثل عاملاً رئيسياً في إضعاف الاستقرار الاقتصادي، من خلال سوء إدارة الموارد، وتضارب السياسات، وتراجع الاستثمارات، وانتشار الفساد، وتعطيل التنمية، مما يجعل تحقيق الاستقرار الاقتصادي رهيناً بوجود نظام سياسي موحد قادر على إدارة الاقتصاد بكفاءة وفعالية.

## الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه وتحليله في هذه الدراسة، يتضح أن الانقسام السياسي يُعدّ من أبرز التحديات البنيوية التي تواجه الدولة الحديثة، لما له من تأثيرات عميقة ومتشابكة على مختلف أبعاد النظام السياسي ومؤسساته. فقد أظهرت الدراسة أن الانقسام السياسي لا يقتصر على كونه حالة من التنافس بين القوى السياسية، بل يتحول في كثير من الحالات إلى ظاهرة هيكلية تؤدي إلى تفكك مؤسسات الدولة، وتعدد مراكز السلطة، وازدواجية الشرعية.

وقد بينت النتائج أن هذا الانقسام ينعكس بشكل مباشر على الكفاءة والفعالية المؤسسية، حيث يؤدي إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات، وتضارب السياسات، وتسييس عملية اتخاذ القرار، مما يحدّ من قدرة الدولة على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها التنموية. كما يسهم في تقشي الفساد الإداري والمالي، نتيجة غياب الرقابة الموحدة وتعدد الجهات المتحكمة في الموارد، وهو ما يؤدي إلى سوء استخدام المال العام وتراجع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وعلى مستوى الاستقرار العام، أظهرت الدراسة أن الانقسام السياسي يؤدي إلى إضعاف الاستقرار السياسي من خلال تعطيل العملية السياسية وتآكل الشرعية، كما ينعكس سلباً على الاستقرار الأمني نتيجة تفكك المنظومة الأمنية وظهور قوى موازية، إضافة إلى تأثيراته السلبية على الاقتصاد الوطني، من خلال تراجع الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وسوء إدارة الموارد، خاصة في الدول الريعية. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة تفاعلية بين الانقسام السياسي والفساد، حيث يؤدي كل منهما إلى تغذية الآخر، مما يخلق حلقة مفرغة من الضعف المؤسسي وعدم الاستقرار. وفي هذا السياق، يتضح أن استمرار الانقسام السياسي لا يؤدي فقط إلى إضعاف الدولة، بل يعرقل أيضاً مسارات الإصلاح والتنمية، ويجعل من الصعب بناء مؤسسات قوية وفعالة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن معالجة الانقسام السياسي تمثل شرطاً أساسياً لاستعادة كفاءة مؤسسات الدولة وتعزيز استقرارها، حيث لا يمكن تحقيق التنمية أو الاستقرار في ظل وجود نظام سياسي منقسم يفتقر إلى وحدة القرار والتنسيق المؤسسي. ومن ثم، فإن بناء دولة قوية يتطلب تجاوز حالة الانقسام من خلال تبني مقاربات شاملة تقوم على التوافق السياسي، وتعزيز الشرعية، وتوحيد المؤسسات.

## التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها الحد من آثار الانقسام السياسي وتعزيز أداء مؤسسات الدولة، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: على المستوى السياسي

- ضرورة العمل على تحقيق توافق سياسي شامل بين مختلف الأطراف، بما يسهم في إنهاء حالة الانقسام وتوحيد مؤسسات الدولة.
- دعم مسارات الحوار الوطني كآلية أساسية لتسوية النزاعات السياسية بشكل سلمي ومؤسسي.
- تعزيز الشرعية السياسية من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تُفضي إلى سلطة موحدة معترف بها داخلياً وخارجياً.

## ثانياً: على المستوى المؤسسي والإداري

- توحيد المؤسسات الحكومية وإنهاء حالة الازدواجية، بما يضمن وضوح الصلاحيات وتكامل الأدوار .
- تعزيز استقلالية المؤسسات العامة، وخاصة القضائية والرقابية، لضمان حيادها وفعاليتها .
- تطوير الجهاز الإداري من خلال اعتماد معايير الكفاءة والجدارة في التوظيف، والحد من المحاصصة السياسية .

## ثالثاً: على مستوى مكافحة الفساد

- تفعيل دور الأجهزة الرقابية وتعزيز استقلاليتها، بما يمكنها من أداء مهامها بكفاءة .
- تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة .
- تبني استراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة الفساد، تركز على الإصلاح المؤسسي والتشريعي .

## رابعاً: على المستوى الاقتصادي

- توحيد السياسات الاقتصادية وإدارة الموارد بشكل مركزي وشفاف، خاصة في القطاعات الحيوية مثل النفط .
- تحسين بيئة الاستثمار من خلال تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الثقة في المؤسسات .
- اعتماد خطط تنموية طويلة الأمد تركز على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الموارد الريعية .

## خامساً: على المستوى الأمني

- إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية وتوحيدها تحت سلطة الدولة .
- ضمان احتكار الدولة لاستخدام القوة ومنع وجود تشكيلات مسلحة موازية .
- تعزيز سيادة القانون وتطبيقه على جميع الأطراف دون استثناء .

## سادساً: على المستوى الاجتماعي

- تعزيز الهوية الوطنية الجامعة والحد من الانقسامات القبلية والجهوية .
- دعم مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الحوار والتماسك الاجتماعي .
- نشر ثقافة التسامح والتعايش والتوافق داخل المجتمع .

## Compliance with ethical standards

### Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

## قائمة المراجع

1. أبو جردة، أ. خ. أ. (2026). القوانين الانتخابية وإعادة إنتاج الانقسام السياسي (ليبيا أنموذجاً). *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 5(1)، 529-540.
2. الحار، ع. م. (2023). واقع المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات. *مجلة العلاقات الدولية*.
3. رستم، ج. ع. (2024). الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية (2011-2023). مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية.
4. عمر، س. د. ع. (2025). آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. *المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة سرت*، 4(1).
5. خليفة، ر. س. ع. (2025). تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي. (2014-2024) *المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة*.
6. Abu-Jardah, A. (2026). Electoral laws and the reproduction of political division (Libya as a case study). *African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences*, 5(1), 529-540.
7. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty*. Crown Business.

8. Al-Amin, A. M. R. (2026). The impact of political division on state institutions in Libya (2020–2025). *African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences*, 5(2).
9. Bertelsmann Stiftung. (2024). *BTI 2024 country report: Libya*. Bertelsmann Stiftung.
10. Brooke-Holland, L. (2024). *Libya: Political developments since 2011* (Research Briefing No. 10103). House of Commons Library.
11. Eaton, T., et al. (2022). *The dynamics of conflict economy in Libyan municipalities*. Chatham House.
12. Fukuyama, F. (2013). *What is governance?* Center for Global Development.
13. Hall, P. A., & Taylor, R. C. R. (1996). Political science and the three new institutionalisms. *Political Studies*, 44(5), 936–957.
14. Harchaoui, J., & Mariani, B. (2022). *Fragmentation of peacemaking in Libya: Reality and perception*. PeaceRep.
15. Misbah, O. (2025). *Political stagnation in Libya: Geopolitical implications threatening regional stability*. IRIS.
16. North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.
17. Obeidi, A. (2020). *An introductory study on the status, challenges and prospects of governance and institutions in Libya*. UN ESCWA.
18. Selmi, N. (2025). Libya in transition: Governance challenges and civil society's prospects in political and economic reforms. *Journal of North African Studies*.
19. Weber, M. (1978). *Economy and society*. University of California Press.

---

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.